محضر الجلسة 365

التاريخ: الثلاثاء 14 شوال 1424 (12/09/ 2003).

الرئاسة: السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أفتتح الجلسة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين، عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص لمجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، وبعد إطلاعكم على ما جد من المراسلات، فهناك طلب إحاطة ورد من فريق الاتحاد الدستوري. السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد أخميس أمين المجلس:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

الأخت والإخوة المستشارون،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 2 دجنبر الجاري إلى غاية 9 منه هي كالتالي: عدد الأسئلة الشفوية 53 سؤالا، عدد الأسئلة الكتابية 4 أسئلة عدد الأسئلة التي تم سحبها 7 أسئلة. هذا كل ما لدينا السيد الرئيس، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، الآن أعطي الكلمة للسيد إدريس الراضي نيابة عن السيد رئيس الفريق السيد أحمد بنا الذي بعث لنا بتوكيل أو بنيابة لإلقاء هذه الإحاطة، تفضلوا السيد إدريس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كنا نود طرح هذا السؤال في سؤال آني، لكن مع كثرة مشاغل السيد وزير الداخلية، يشرفني أن أحيط المجلس وعندنا المادة 128 التي تسمح لنا باش نحيطو المجلس علما.

تعلمون السادة المستشارين، لقد نصت مقتضيات الميثاق الجماعي على أنه لا يحق الترشيح لرئاسة الجماعة.. شهادة الدروس الابتدائية أو ما يعادلها. وبالفعل فإن المشروع قد قصد من هذه المقتضيات ضمان حسن تدبير المرفق العمومي، لأنه من غير المعقول أن تسند مهام رئاسة الجماعات المحلية إلى أناس يجهلون الكتابة والقراءة وغير قادرين على فهم مضمون الوثائق التي تسلم لهم للتوقيع أو للتأشير عليها إلا أن الواقع العملي قد أفرز عدة قضايا ومشاكل خلال الاستحقاقات الأخيرة للجماعات المحلية، يمكن تلخيصها كما يلي: هناك السادة المستشارين بعض الجماعات القروية لا يتوفر أي من أعضائها على شهادة تثبت المستوى التعليمي لشهادة الدروس الابتدائية أو ما يعادلها. وقد تم انتخاب رؤساء هذه الجماعات دون توفر هذا الشرط حسب ما ورد إلى علمنا، فهل يعني ذلك عدم مشروعية انتخاب رئيس حتى في حالة عدم تقديم أي طعن؟

وهناك زملائي المستشارين حالة أخرى تتعلق بالمنتخبين الذين درسوا أيام الحماية الفرنسية ويتقنون الكتابة والقراءة بشكل ممتاز ولم يحصلوا على شواهد إدارية تثبت مستواهم الدراسي إما لأن الملفات أتلفت لسبب من الأسباب أو لأن المؤسسات التي درسوا بها لم يعد يوجد لها أثر.

السيد الرئيس،

زملائي المستشارين،

تضاربت أيضا ردود فعل الرأي العام الوطني حول المنتخبين الذين يواجهون المحاكمات بخصوص موضوع الشواهد المدرسية المدلى بها ويعلم الكل أن من بينهم 95٪ كانوا رؤساء جماعات لمدة طويلة، منهم من قضى أكثر من 20 سنة رئيس. ولقد ساهم هؤلاء الرؤساء القواعد الأولى للجماعات، ويعلم الكل أنه – وهنا أؤكد أنه من خلال الممارسة والممارسة وحدها يمكن الوقوف على ثغرات التشريعات القانونية- فما هو منظور الحكومة نحو الطرح الذي جاءت من خلاله هذه الإحاطة؟ ألا ترى الحكومة أن المعالجة عن طريق الزجر القضائي من خلال متابعة العديد من رؤساء المحاكم لا تتبنى المنهجية الشمولية في معالجة الإشكالية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

أجد نفسي مضطرا للإجابة عن هذا السؤال الغريب الذي لا يدخل في إطار الأسئلة الشفوية كما ينظمها الدستور والقانون الداخلي لمجلس المستشارين. وأقول للسيد المستشار الذي توجه بالسؤال إلى الحكومة بأن ما تقدم به هو يدخل في اختصاص القضاء، وأن المحاكم هي التي تصدر أحكاما، وأننا نحترم أحكام القضاء واستقلال القضاء والقضاء يطبق التشريع.. يطبق القانون الذي صادق عليه هذا المجلس بالإجماع.

وأعتقد أن الجميع وخاصة حينما يتحدث عن حسن تدبير الجماعات المحلية فكل المهن تحتاج إلى التأهيل، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بتدبير الشأن المحلي، شأن السكان وتدبير مشاكلهم، فالأمر حينذاك ربما يحتاج إلى مؤهلات أكثر من تلك المؤهلات التي نص عليها القانون. ولذلك أرجو أن نبقى في احترام القانون وأن نحترم المادة 128 التي تم خرقها الآن، لأن المادة 128 تنص على أن رؤساء الفرق هم الذين يتناولون الكلمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، غير فيما يخص الإحاطة أنا أشرت في البداية أن لظروف قاهرة للسيد رئيس الفريق وفعلا أنه تم التداول في هذه القضية داخل المكتب وفصلنا في هذه القضية.

حضرات السادة،

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعدد الأسئلة التي تمت برمجتها لهذا اليوم هي 19 سؤال، أسئلة اليوم تتناول مواضيع مختلفة مطروحة على السادة الوزراء، في مقدمة مجموعة من الأسئلة الآنية تدور حول حقوق الإنسان ببلادنا وعددها 11 سؤالا تليها أسئلة آنية أخرى موزعة على قطاع التعليم العالي، قطاع الطاقة والمعادن، قطاع الإسكان والتعمير وسنتمم عملنا بالشطر المتعلق ببقية الأسئلة وتهم كذلك قطاع التعليم العالي، قطاع الإسكان والتعمير، قطاع تحديث القطاعات العامة وقطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية.

كما أسلفنا الذكر 11 سؤالا شفويا آنيا تتعلق معظمها بحقوق الإنسان في بلادنا تقدمت بطرحها مختلف الفرق النيابية لمجلسنا وأقترح عليكم نظرا لوحدة موضوع هذه الأسئلة نستأذنكم في إعطاء الكلمة في البداية للسادة المستشارين واضعي الأسئلة لطرح أسئلتهم على التوالي حسب جدول الأعمال الذي يوجد بين أيديكم. وبعد ذلك سنعطي الكلمة للسيد وزير حقوق الإنسان للإجابة والرد على مختلف ما سيرد في التساؤلات والاستفسارات في هذا الشأن. إذا سمحتم الآن أبدأ بالسؤال الآني الأول يتعلق...السيد رئيس الفريق..تفضلوا

المستشار السيد خليد الهوير علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار نقطة نظام، أثرت بأنه جاء في جدول أعمال هذه الجلسة وتناولته -السيد الرئيس - بدءا بالأسئلة الآنية، الأسئلة الآنية تنظمها وتؤطرها مقتضيات النظام الداخلي، اليوم نحن أمام ليس سؤال آني بل سؤال محوري يعني تعقبه مناقشة، وهذه الأشياء التي تناولت أو تناولها المكتب ولا أعتقد أننا اليوم سنختزل ملفا بهذه الأهمية في طرح سؤال 3 دقائق وإعطاء الحكومة ما يناهز ساعة لبسط رأيها، إذن لابد من احترام قرارات المجلس ولابد من تطبيق مقتضيات النظام الداخلي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

فعلا السيد الرئيس، هو سؤال محوري.. إذن السؤال المحوري الأول حول التطورات التي عرفها مجال حقوق الإنسان ومستقبل القطاع للمستشار المحترم السيد المعطي بنقدور.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي والأخوة المستشارين المحترمين،

في نطاق مساءلة الحكومة في موضوع مهم يطلب كل المغاربة لمعرفة حقوق الإنسان في قضايا تهم الإنسان المغربي بصفة عامة.

تعتبر قضايا حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من المشروع الحضاري المغربي ورافعة قوية للتنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا الإطار التزمت الحكومة بتسوية كل الملفات العالقة والمرتبطة بهذا الملف. هذه الثقافة التي أسس لها جلالة الملك المغفور له طيب الله ثراه الحسن الثاني وسهر على تنفيذها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، الذي يسعى حفظه الله إلى تكريس الديموقراطية وحقوق الإنسان وجعلها نهجا ثابتا وتطويرها بعدة مبادرات ملكية سامية من بينها الموافقة على توصية المجلس الدستوري لحقوق الإنسان الذي صادق عليها جلالة الملك مؤخرا، والتي تعد أرضية تأسيسية لهيأة الإنصاف والمصالحة.

إن أحداث هذه الهيأة يعتبر نقلة نوعية في المسلسل السياسي الذي انطلق منذ سنين، كما أنه إقرار بضرورة إعادة فتح ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وجبر الأضرار التي لحقت بالضحايا، وفي نفس الوقت إقرار بمشروعية مطالبهم ومحو لآثار الانتهاكات.

لقد أثير الكثير من التأويلات والأحكام المسبقة والاستفسارات حول هذه الهيئة، وهل ستكون ضمانة قوية لعدم تكرار تلك الانتهاكات؟ انطلاقا من هذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن إمكانية تنويرنا ومن خلالنا الرأي العام الوطني عن وضع حقوق الإنسان في بلادنا والتطورات التي يعرفها في هذا المجال. ولكم الشكر مسبقا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن ننتقل إلى السؤال الموالي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة:

عبد الحق التازي، محمد الأنصاري، أحمد القادري ومحمد الموساوي.

تفضلوا السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زميلتي زملائي المستشارين المحترمين،

في آفاق استعداد بلادنا للاحتفال بالذكرى 55 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لقد صادق جلالة الملك محمد السادس على التوصية التي رفعها إلى جلالته المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والقاضية كما تعلمون بإحداث هيأة للإنصاف والمصالحة وهو القرار السامي الذي يندرج ضمن المجهود الملموس الذي بذلته وتبذله بلادنا لترسيخ قيم وفكر وثقافة حقوق الإنسان وطي صفحة الماضي المثقلة بالانتهاكات والتعسفات، وذلك بهدف تحقيق مصالحة فعلية مع الذات ومع التاريخ وإرساء الضمانات السياسية والقانونية التي من شأنها الحيلولة دون تكرار تلك الخروقات مستقبلا، وكذلك تكريس كل الطاقات لبناء مغرب ديموقراطي قوي منفتح ومتسامح ومعبأ لمواجهة المشاكل الحقيقية والملموسة من أجل تأهيل بلادنا لكسب رهانات التنمية الشمولية.

والملاحظ أنه في مقابل هذا التحدي الذي تمضي فيه بلادنا بإصرار ما تزال هناك حملة التشكيك نطالع صداها في عدد من وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية بناء على تقارير منظمات حقوقية غير حكومية تسجل في بعض الأحيان ضعفا في الآليات التشريعية والقانونية التي تحرم التعذيب والإفلات من العقاب وتقلل كذلك من قيمة المجهود المبذول في الواقع حيث ما تزال هناك أوجه لخرق حقوق الإنسان والمس بشروط المحاكمة العادلة وسيادة الحق والقانون.

وهذا ما دفعنا في الفريق الاستقلالي إلى مساءلتكم - السيد الوزير- عن تفاصيل التطورات المتعلقة بوضعية حقوق الإنسان في المغرب وعن آفاق استثمار النتائج التي توصل إليها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بما في ذلك بطبيعة الحال التوصية الهامة التي وافق عليها جلالة الملك.

كما نسائلكم عن الرد الرسمي للحكومة على المآخذ التشكيكية التي يتم التعبير عنها من قبل المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج.

وأخيرا نسائلكم عن الإجراءات والمشاريع ذات الطابع التشريعي والتنظيمي التي تعتزم مستقبلا الحكومة القيام بها لترسيخ الاختيارات الأساسية المعلنة في مجال حقوق الإنسان تبعا للتوجهات الملكية السامية والتصريحات والالتزامات الحكومية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بحقوق الإنسان للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، عبد الرحمن لبدك، حسن أبو العز، عبد اللطيف اسطنبولي والهاشمي السموني.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

طبعا السيد الرئيس المحترم،

تحتفل بلادنا غدا مثل سائر بلدان العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهو مناسبة لتقييم سنة أخرى من المنجزات التي تعزز مسيرة حقوق الإنسان التي انخرطت بها بلادنا عند الاستقلال عبر إشاعة مناخ الحريات العامة ووضع مختلف التشريعات وتشييد المؤسسات، فكانت هذه المسيرة حضرة السيدات والسادة الممتدة لعقود حافلة بإنجازات إيجابية ورافقتها بالتالي تجاوزات وسلبيات متراكمة في مجال حقوق الإنسان كما حقوق المجتمع.

وشكل عقد التسعينات بامتياز قفزة نوعية في هذه المسيرة الحقوقية عبر إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من طرف المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، وتلت ذلك مبادرات هامة من خلال العفو الصادر عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين والذين اختاروا المنفى وهي مبادرات توجت بانطلاقة سياسة وديموقراطية جديدة ونهاية القرن الماضي من خلال تعميق تجربة المواثيق الوطنية. وبكل حق ومنذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله لعرش أسلافه المنعمين شهدت بلادنا ولاتزال تطورا نوعيا في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان كلازمة بنيوية لمختلف الإصلاحات التي ترسخها البلاد، حيث جعل نصره الله من إقرار دولة الحق والقانون وترسيخ دعائم حقوق الإنسان خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه. وتجلى هذا المسعى النبيل في إعادة النظر في هيكلة واختصاصات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عبر تأهيله وتوسيع مجالات تدخله وعمله.

وبموازاة هذا الإنجاز تم إنشاء ديوان المظالم ومعالجة ملموسة لملفات عالقة في المجال الحقوقي، كما خطت بلادنا خطوات رئيسية في مراجعة عدة تشريعات وقوانين عبر إصلاحات مؤسساتية وتشريعية شملت مدونة الحريات العامة، مراجعة قانون الصحافة، قانون الجمعيات، قانون الاجتماعات العمومية وطبعا من منطلق تلازم الحرية والمسؤولية وترابط الحقوق والواجبات في نفس السياق تجدر الإشارة إلى مراجعة القانون الجنائي وإخراج مدونة الشغل إلى حيز الوجود، بالإضافة إلى إصدار مدونة جديدة للأسرة مما يرسخ كرامة الأسرة وصيانة حقوق وواجبات مكوناتها، الرجل، المرأة، الطفل.

وينضاف إلى هذا الرهان الحقوقي لبلادنا ميلاد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مما يكسب مناعة للحقوق اللغوية والثقافية لجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

وينضاف بطبيعة الحال لهذه المنجزات إحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن وما تقوم به من أعمال ومبادرات ترسخ الفعل التضامني ومنهجية القرب من أحوال وأوضاع المواطنين وموازاة المجهود المتواصل للملاءمة التشريعية الوطنية مع المواثيق والعهود الدولية فإن التوجيهات الملكية السامية سطرت المبادرة لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وجعلها سلوكا يوميا في تدبير الشأن العام وهو ما تجلى في إقرار مفهوم جديد للسلطة وللتنمية وإحداث جائزة محمد السادس لحقوق الإنسان. وتتواصل هذه المحطات بإحداث هيئة للمصالحة و الإنصاف بهدف حل ملفات عالقة في هذا المجال. وفي ضوء هذه المنجزات والتطورات النوعية في مسيرة حقوق الإنسان ببلادنا. نود أن نتقدم بمجموعات من تساؤلات والاستفسارات تتوفر للرأي العام.

- ما هي المعاني الدقيقة لمفاهيم المصالحة و الإنصاف؟
- وماذا عن المنهجية التي تعتمد عليها الهيأة في عملها؟
- وما هي مقاربة الهيأة لتركة الماضي؟
- وأين تبدأ هذه التركة و أين تنتهي؟
- ما هو السبيل للخروج بحقوق الإنسان من المقاربة الماضوية الضيقة إلى مفهوم شمولي يرتكز على الحقوق التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
- هل يعني إحداث هذه الهيأة نهاية حتمية للهيأة المستقلة للتحكيم القائمة منذ سنوات والتي شرعت فعليا في تعويض عدد كبير من الضحايا.
- وماذا عن تقييم عمل هذه الهيأة الأولى؟
- شهدت السنة الأخيرة اعتقال صحافي وخلف ذلك ضجة واسعة تنذر بمصادرة حقوق الصحافة، ماذا عن هذا الملف؟ وكيف تعالج الحكومة هذه النازلة؟

وفي الختام نود معرفة تطور الجهود المبذولة في مجال ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان، وما هي لأهم البنود التي قد يرفع المغرب عنها تحفظاته؟ وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. ونتمنى ضبط الوقت يحترم، لنتمكن من إعطاء الفرصة للسيد الوزير ليتمكن من الإجابة بالوقت الكافي.

إذن .ننتقل إلى السؤال الموالي حول الحقوق والحريات العامة للمستشارين المحترمين السادة محمد الجوهري، إدريس مرون، أحمد المنتصر، الصوالحي بوزكري، سفيان القبطاوي، عبد الرحيم دندون، خالد برقية، لحسن عباد، الحاج الطاهيري، محمد الدواحي، عبد القادر نور الزين وأولعيد الرداد.

تفضلوا السيد المستشار السي جوهري

المستشار السيد محمد الجوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

بمناسبة مرور سنة على تولي الحكومة إدارة الشأن العام وبمناسبة حلول يوم عاشر دجنبر وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نسألكم – السيد الوزير- عن المراحل والأشواط والإنجازات التي حققتها بلادنا في مجال الحقوق والحريات العامة. وإننا نذكركم بالتزام الحكومة في برنامجها الذي صادق عليه البرلمان وبطبيعة الحال التذكير أيضا بالمرجعية الوطنية والدولية للحقوق والحريات.

إن الدستور المغربي تتصدره مبادئ هي مقدسات بالنسبة لكل مواطن مغربي، وهي مناط الحكم ومنهجية العمل الحكومي والمؤسساتي ألا وهي أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير، والمملكة المغربية عضو عامل ونشيط في المنظمات الدولية وتتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

وقد أكد البرنامج الحكومي أنه ينفتح على حضارة عصرنا ويرتكز على ممارسة الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولا يمكن بطبيعة الحال أن نتخذ من هذه المبادئ شعارات وأدبيات نتغنى بها، ونرصع بها خطاباتنا ووثائقنا كجواز للمرور، ويتعين بالتالي النظر إلى الخطوات والإنجازات التي استطعنا إنجازها سواء على مستوى التشريعات أو على صعيد الممارسات العملية حيث التزمت الحكومة بالسهر على شفافية الانتخابات والعمل على طبع المؤسسات بطابع الثقة والمصداقية وتقديم المشاريع وإصلاح القوانين لضمان التحولات السياسية والاجتماعية والسوسيوثقافية على اعتبار أن القوانين والتشريعات هي وسائل للعمل والعقد الاجتماعي الرابط بين المواطنين بعضهما البعض.

إن مساءلة الحكومة نقصد منه فسح المجال لها لإبراز جهودها والعوائق التي تواجهها في هذا الصدد، على أن جلالة الملك نصره الله راعي الحقوق والحريات أرسى دعائم المؤسسات وخطى الخطوات المشرفة والمشرقة لبلادنا في مجال حقوق الإنسان ومما تعتز به بلادنا في هذا المضمار هو إعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بعد 12 سنة من عمله الدءوب واقتحامه لإصلاح كل المجالات الحقوقية من التشريعات الجنائية والتشريعات المرتبطة بالشغل والسجون والإعلام وكل القواعد المتعلقة بالحقوق المدنية والفردية، ولا يسمح المقام بإغفال أمرين هامين، الأمر الأول وهو التشريع المتعلق بالإرهاب والذي نعتبره حماية حقيقية للأفراد والجماعات، والأمر الثاني وهو مدونة الأسرة التي هي ثورة حقيقية رفع علمها رائد الإصلاحات الهادئة والهادفة والعميقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث عم إشعاعها الوطن والوطن العربي والإسلامي وبلغ صداها إلى المنظمات الحقوقية والدولية والتي أشادت بها واعتبرتها عملا رائدا.

وأخيرا وقد توج جلالة الملك ناصية الحقوق والحريات ببلادنا بالموافقة على توصية تكوين لجنة الإنصاف والمصالحة التي اقترحها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهدف إنصاف من كانوا هدفا للتجاوزات والخروقات القانونية والإنسانية واغتربوا اغترابا اضطراريا ونفوا وشردوا، ثم المصالحة مع الذات ومع النفس ومع الوطن، كيف ترون – السيد الوزير – تعامل المؤسسات الحقوقية ببلادنا مع لجنة الإنصاف والمصالحة لبلوغ الأهداف المرصدة لهذه اللجنة، وما موقع وزارتكم في هذا الزخم الهائل من التدابير والإجراءات؟

ما هي الإنجازات التي أنجزتها بلادنا في مجال الحقوق والحريات خلال هذه السنة؟

ما هي مشاريع القوانين التي تعتزم الحكومة تقديمها لدعم مجال الحقوق والحريات؟ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. ننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع حول حقوق الإنسان للمستشارين المحترمين السادة:

سعيد التدلاوي، محمد أوخيار، محمد السلامي، عادل المعطي، عبد الصمد عرشان، عبد السلام الودي، محمد اطريبش، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، أحمد الكور، ميلود ناصر، الميلودي عفوت.

تفضل محمد اطريبش.

المستشار السيد محمد اطريبش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عندنا سؤال يتعلق حول حقوق الإنسان، ألا تخفى عليكم التطورات التي عرفتها بلادنا في ميدان حقوق الإنسان وما واكب ذلك من آليات كإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، بأمر من صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه وإحداث وزارة خاصة بقضايا حقوق الإنسان، وقد توج ذلك جلالة الملك محمد السادس بإحداث ديوان المظالم وهيأة الإنصاف والمصالحة. وكما أن هناك إجماع وطني لترجمة هذا المبدأ على أرض الواقع من خلال توسيع قاعدة حقوق الإنسان ليصبح مفهوما متداولا بين كل الشرائح الاجتماعية.

فإذا كانت الحكومات تؤكد في خطابها على ضرورة ما تحقق من مكاسب في ميدان حقوق الإنسان، فإن هذا المبدأ لازال يحمل في عمقه غموضا يحتاج إلى المزيد من التفسيرات ومن المقاربات. ونظرا في أن هذا المبدأ طرح مجموعة من الإشكاليات يمكن إيعازها إلى غياب الدور التحسيسي الذي كان من الممكن أن يزيل كل لبس حول هذا الموضوع.

ونحن كفريق ديمقراطي اجتماعي، ومن هذا المنطلق نطرح عليكم السؤال الآتي: ما هو المشروع الذي أعدته الحكومة لتقريب مفهوم حقوق الإنسان لدى المواطنين؟ وهل هناك تصور جديد للارتقاء بثقافة حقوق الإنسان نحو تحديث العلاقة بين المواطن وبين الإدارة بصفة عامة؟

وما هو دور وزارة حقوق الإنسان مادامت هناك انتهاكات وخروقات؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. ننتقل إلى السؤال الموالي ويتمحور حول أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: عمر أدخيل، محمد فاضيلي، بلحاج الدرمومي، يونس العراقي، أحمد جوهري وبوسلهام بتية.

تفضل السيد الرئيس، السي الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يحتفل العالم المتحضر والمملكة المغربية كذلك بحقوق الإنسان الذي هو حقيقة موضوع مهم في حياة الدول، والذي أصبح يتكلم عليه الناس مع أنه المغرب بلد إسلامي، والإسلام هو منبع حقوق الإنسان، عشنا دائما في حقوق الإنسان، عشناه دائما والحمد لله في هذه المملكة السعيدة بنعمة الإسلام نعم بحقوق الإنسان،إذا وقعت شي مسائل دولة مع مواطنين كذلك، هذا التاريخ، التاريخ هو هذا، أمريكا التي أصبحت اليوم تدافع عن حقوق الإنسان champion n°1 les indiens قتلت كلهم، يعني ما بقي.....أوربا التي أصبحت أسمو ما كان عندها تجاوز ولهذا حقوق الإنسان مسألة حضارة، مسألة التسامح، مسألة البناء، بناء مجتمع.

وأنا حقيقة يسمح لي السيد الوزير، نعم الله الحسن الثاني ورضوان الله عليه، الذي بادر بخلق أولا مجلس حقوق الإنسان، هذه ولكن الوزارة يمكن لها أن تعمل عمل ولكن لا يمكن لها أن تبقى دائما، لأنه الدولة المبنية على أسس العدالة وحقوق المواطنين في العمل وفي الانتخابات الحرة وفي تسيير التجارة والصناعة حرة، ما بقي عنده غرض في حقوق الإنسان، وما بقي عنده من يدافع عنه في الحقوق، يعني الأمور غادية طبيعية ما نديرو شاي احنا.. دابا أنا الذي يخوفني أنه سنبقى نهبش في الماضي وترجع خدمة ثاني جديدة. ونبقى مادينها إلا في هاذ مشكل حقوق الإنسان، ما عندنا حقوق المرأة، أخيرا جلالة الملك نصره الله أعطاها مجالا في الحريات وللأسرة كذلك.

ولهذا اللي علينا أولا نقويو آليات مجتمعنا وديال الديمقراطية وديال حقوق الشغل وتنمية الاقتصاد، وهاذ

الموضوع ننساوه، لأنه إذا كانت العدالة في محلها وكانت عندها وسائل العمل وكان الاقتصاد حر وقوي وكان العمال خدامين، آش تيطلب الإنسان يمشي يبرى على... ها المحاكم... لهذا هذه حقوق الإنسان كثرنا منها أظن في هذه المملكة السعيدة. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. ننتقل إلى السؤال الموالي حول تطور قضية حقوق الإنسان ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع، عبد اللطيف أوعمو، عبد الرحمن أوشن، رحال الزكراوي، حسن واهروش وعبد الحق بوكرين.

تفضل السيد المستشار المحترم السي أوشن.

المستشار السيد عبد الرحمن أوشن:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بخصوص موضوع حقوق الإنسان الذي يعيش المغرب كباقي دول العالم الاحتفال بهذا اليوم العالمي يساهم فريق التحالف الاشتراكي كذلك بسؤال محوري آني بهذا الخصوص.

بداية إسمحوا لي أن أؤكد أننا في فريق التحالف الاشتراكي ننظر لمسألة حقوق الإنسان بمنظار شمولي ولا نحصرها في المجال السياسي المحض ولا في موضوع انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي فحسب. فمن حقوق الإنسان في نظرنا كذلك الحق في المحاكمة العادلة وفي عدم التعرض للتعذيب حسب ما نصت عليه المواثيق الدولية والحق في الحياة الكريمة، كما نعتبر أن الحق في التعليم والصحة والشغل والسكن وحقوق الإنسان المعاق وحقوق العجزة واليتامى في الحياة الكريمة وفي الرعاية والحقوق اللغوية والثقافية وحقوق النساء وحقوق الطفل هي كلها من صميم حقوق الإنسان على الدولة ضمانها لمواطنيها باعتبارها مسئولة ومؤتمنة عليها.

ونسجل بالمناسبة، مناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان أن بلادنا بالفعل تقدمت أشواطا هامة في طريق إحقاق حقوق الإنسان، خاصة ما تعلق منها بالجانب السياسي والقانوني والحقوق اللغوية والثقافية وحقوق النساء، إذ نعتبر أن إنشاء هيأة الإنصاف والمصالحة يعتبر تتويجا لمسار ابتدأ منذ سنوات في عهد المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه لتصفية تركة الماضي وما عرفه من انتهاكات للحقوق السياسية والقانونية. كما نعتبر أن إنشاء المعهد الملكي للدراسات الأمازيغية هي كذلك إقرار للحقوق اللغوية والثقافية للمغاربة وجاء تعديل مدونة الأحوال الشخصية ليقر حقوق النساء والأطفال كل هذه نسجلها منجزات هامة في مسار التطور الديمقراطي والتنموي لبلادنا الذي نأمل أن يستتبع تحقيق حقوق كل المغاربة في حياة كريمة محصنة ضد الفقر والجهل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لقد طرحت في المدة الأخيرة قضية عقوبة الإعدام ومدى انسجامها مع مبادئ حقوق الإنسان، نريد منكم تنوير مجلسنا والرأي العام الوطني بنظر الحكومة بشأنها. وكذا تقديم توضيحات حول هيأة الإنصاف والمصالحة المقرر تكوينها لطي صفحة الماضي في مجال الانتهاكات.

وشكرا السيد الرئيس. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السيد عبد الرحمن أوشن. ننتقل إلى السؤال الموالي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: أحمد بناء، عبد العزيز القريعة، إدريس الراضي، حسن زهير، محمد عذاب الزغاري، لحسن نبية و أحمد التويزي.

تفضل السي إدريس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فتح المغرب خلال السنوات الأخيرة ورشا من الأوراش الإصلاحية الضخمة من خلال معالجة شمولية لملف حقوق الإنسان. وقد استطاع المغرب بالفعل بفضل الإشراف والتتبع الفعليين لصاحب الجلالة وبفضل تكتل كل القوى الحية داخل المجتمع أن تخطو خطوات جبارة في مجال حقوق الإنسان ومن أهمها تصفية الملفات السوداء وتعويض الضحايا أو أسرهم عما عانوه من ويلات التجاوزات الغير قانونية التي عرفها المغرب في زمن سابق، كما تم كذلك إرساء قاعدة مؤسساتية في مجال حقوق الإنسان ولعل خير مثال يذكر في هذا الجانب المجلس الاستشاري لحقوق

الإنسان والذي أبى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده إلى أن يوليه الأهمية القصوى.

من جهة أخرى في مجال النصوص القانونية عرف المغرب تطورا ملموسا من حيث الملاءمات العديدة من نصوصه القانونية مع مقتضيات المواثيق والإعلانات الدولية في مجال حقوق الإنسان خصوصا في ميادين الحريات العامة، حقوق الطفل، حرية الرأي....إلخ.

السيد الوزير،

إن كل ما قيل لا يشكل إلا القليل مما أنجز فعليا في ميدان حقوق الإنسان بالمغرب ولعل المواطن المغربي أقرب الناس إلى هذا التحول الإيجابي الذي نتمنى أن تستوعبه بعض المنظمات والهيآت الدولية وأن تشجعه لا أن تحاول كبح طاقاته المتحررة من خلال بعض التقارير التي لاشك أنه مبالغ فيها، وتستدعى من جانبنا ملاحظات عدة لا داعي للخوض فيها الآن.

السيد الوزير،

نود منكم إعطاءنا موقف الحكومة من بعض التقارير الدولية التي أصدرت مؤخرا، وما هي الخطوط العريضة للبرنامج القصير والمتوسط الأمد الذي تنوي الحكومة تطبيقه في مجال حقوق الإنسان؟ وما هو تقييم الحكومة للوضع العام الحالي لحقوق الإنسان بالمغرب؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السيد إدريس الراضي.

ننتقل إلى السؤال الموالي كذلك حول حقوق الإنسان للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، علي سالم شكاف، إسماعيل قيوح، محمد أيت مبارك، العربي المحرشي، إبراهيم السالمي، محمد البطاح، سيداتي الشكاف، يحيى يحيى، الحو المربوح، العربي سديد، محمد رضى بوطيب، وعلي أيت الموذن.

تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي وإخواني المستشارين،

كما يعلم الجميع وباعتراف جل الدول والهيآت والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان قطع المغرب أشواطا مهمة وخطا خطوات كبيرة خلال عقد التسعينات وبداية القرن الحالي على درب تكريس حقوق الإنسان وتأكيد الاختيار الديموقراطي الحداثي لبلدنا.

ويمكننا أن نفتخر بإكبار وإجلال أمام توالي المبادرات الملكية السامية على درب ترسيخ حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون وبناء المؤسسات من خلال موافقة جلالته على توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المتعلقة بإحداث هيأة الإنصاف والمصالحة والتي تأتي تكريسا للإرادة الملكية الراسخة بضرورة رد الاعتبار للضحايا وإشاعة روح المصالحة. كما نسجل المكاسب التي حققها جلالته للمرأة المغربية والتي سترقى بها إلى المكانة اللائقة داخل المجتمع، وستدعم دورها الأساسي في النهوض بالمجتمع المغربي وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وصون الأمن وترسيخ الاستقرار للجميع.

السيد الوزير،

تمر قضية وحدتنا الترابية بمنعطف حاسم ومهم يتطلب وعيا رسميا وشعبيا لمواجهة كل التحديات وهو ما عبر عنه الشعب بكل مكوناته من خلال رفضه المطلق والجازم لأي حل خارج السيادة المغربية، لذلك فإننا في فريق العهد الديموقراطي نطالب بالمزيد من اليقظة والتبصر وباعتماد استراتيجية قوامها ترسيخ صرحنا الديموقراطي كما أكد على ذلك مجددا جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب ذكرى المسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2003 كما نثير الانتباه إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه مواطنونا المحتجزون في مخيمات الذل والعار، الأمر الذي يستوجب القيام بفضح كافة الممارسات الإجرامية واللاإنسانية في حقهم في جميع المحافل الدولية. كما ندين بشدة استمرار احتجاز المواطنين المغاربة بالأراضي الجزائرية الشيء الذي يشكل خرقا سافلا لكل المواثيق الدولية الإنسانية وهي مناسبة نؤكد من خلالها على ضرورة الإطلاق الفوري لجميع المحتجزين.

السيد الوزير،

لا ينبغي أن تفوتنا الفرصة دون الحديث عن الجالية المغربية بديار المهجر والتي تعرف أوضاعها العديد من المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان، بحيث يجب الاهتمام بحقوق هذه الشريحة ومعالجة كافة الصعوبات والعراقيل التي تتعرض لها.

السيد الوزير،

أننا في فريق العهد الديموقراطي نثمن الجهود التي تبذلها الحكومة تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة في سبيل تكريس حقوق الإنسان وبناء دولة الحق والقانون من أجل التحاق بلادنا بركب الدول التي قطعت أشواطا على درب الحداثة والديموقراطية مع التمسك بقيمنا الروحية وأصالتنا المغربية التي تستمد جذورها من الانتماء العربي الأمازيغي والإسلامي، لكننا مع ذلك نطالب بمزيد من العمل والاجتهاد في هذا الميدان عبر جميع الوسائل المتاحة كتعميم البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان والتعاون مع الجامعات والجمعيات الوطنية والسعي لتحقيق المصالحة الوطنية ومحو مخلفات الماضي بصفة نهائية.

كما نطالب بمتابعة ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية واستثمار التطورات المهمة لحقوق الإنسان بالمغرب في علاقاتنا الدولية وخصوصا في دعم قضية وحدتنا الترابية وتعزيز مكانة المغرب على الصعيد الدولي.

وبهذه المناسبة نسأل السيد الوزير عن برنامج الوزارة واستراتيجيتها في مجال ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان للحفاظ على المكتسبات وتدارك بعض الجوانب السلبية التي لازالت محط انتقاد بعض المنظمات الوطنية والدولية العاملة في هذا الميدان. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. ننتقل إلى السؤال ما قبل الأخير حول مستجدات الوضع الحقوقي في بلادنا للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد سعدون، عبد السلام خيرات، أبو بكر أعبيد ومحمد العلمي.

تفضل السي العلمي.

السيد المستشار محمد العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

سؤال فريقي المحوري هو على الشكل التالي:

السيد الوزير،

لا شك أن بلادنا قطعت أشواطا مهمة في مجال احترام حقوق الإنسان، جعلتها تحظى باحترام دولي واسع وبتقدير واعتراف المنظمات الحقوقية وطنيا ودوليا.

ولقد كانت هذه الخطوات والمكاسب نتيجة نضالات طويلة وتضحيات جبارة أدت فاتوراتها أعداد كبيرة من المناضلين السياسيين والنقابيين والجمعويين خلال عقود القمع والتعسف والانتهاك السافر للحريات الفردية والجماعية.

ولقد كان للأحزاب الوطنية والديموقراطية دور رائد فيما وصلنا إليه اليوم من إنجازات ومكتسبات حقوقية، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى أنها كانت من أكبر ضحايا عمليات الاعتقال والتعذيب والاختطاف وحتى الاغتيال وبالتالي فقد جعلت من قضية احترام حقوق الإنسان مسألة أساسية في أي بناء ديموقراطي وضرورية لأي انفراج سياسي.

السيد الوزير،

إن الانفراج العام الذي عرفته بلادنا خلال مرحلة التسعينات كان منطلقه الأساسي هو إطلاق المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المغتربين وبداية العمل من أجل الكشف عن مصير المختفين. ولقد ساعد على كل ذلك ما أبداه جلالة الملك الراحل الحسن الثاني من إرادة وعزيمة لطي صفحات الماضي والبدء في انتهاج أسلوب جديد يحترم حقوق الإنسان وكرامته.

في هذا الإطار فقد شكل تكوين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خطوة مؤسساتية مهمة أعلنتها الدولة في اتجاه تكريس حقوق الإنسان ببلادنا فرغم كل الملاحظات والتحفظات التي أبداها بعض الفاعلين الحقوقيين والجمعويين حول تكوين المجلس وأسلوب عمله فإن هذا الأخير قام بمجهود كبير على مستوى معالجة الملفات وتصفية الأجواء. كما أن حكومة التناوب قامت بأدوار أساسية لتفعيل مقتضيات احترام الحريات وصيانة المكتسبات الحقوقية وتعزيز ضمانات حفظ الكرامة والحقوق، فقد تم إخراج النص الجديد للمسطرة الجنائية الذي تضمن بعض المقتضيات التي تضمن الحقوق وتكرس مبدأ المحاكمة العادلة.

وإضافة إلى المجهودات الجبارة على مستوى الحريات، فقد عملت حكومة التناوب على توفير الأجواء العامة لدخول المغرب عهدا جديدا تحفظ فيه الكرامة وتبنى فيه الديموقراطية وتعزز به ثقافة حقوق الإنسان. وهو ما توفر بدعم من جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ولعل هذه المنجزات الأساسية هي ما سمح بالحديث خلال المرحلة الأخيرة عن الطي النهائي لصفحة الماضي، ورغم الانتقادات المختلفة التي توجه حتى في المرحلة الراهنة – السيد الوزير – بخصوص وضعية حقوق الإنسان والانتقادات التي توجه للطريقة التي توصلت إليها لجنة الإنصاف والمصالحة في معالجة ملفات الماضي، فإن المغرب دون شك يبقى على الطريق الصحيح لطي صفحات الماضي الأليمة ودخول عهد احترام حقوق الإنسان. لكن السؤال الذي يظل مطروحا – السيد الوزير – هو الذي ينتظر الرأي العام إجابة شافية وشفافة عنه هو ما هي الطريقة التي تنوون بها معالجة ملفات الماضي والتي لازال المعنيون بالأمر ينازعون فيها؟ وما هي الإجراءات والاحترازات التي تنوون القيام بها حتى لا تتكرر ممارسات الماضي؟ وشكرا السيد الوزير. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. ننتقل إلى السؤال المحوري الآني والأخير حول حقوق الإنسان ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: خليد الهوير العلمي، أحمد أخميس، محمد المرس، عمر اجمايلي، عبد المالك أفرياط ومحمد دعيدعة.

تفضل السيد الرئيس السي العلمي.

السيد المستشار خليد الهوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كما تقدمت منذ البداية في إطار نقطة الإحاطة علما، تتقدم بسؤال محوري تعقبه المناقشة من طرف المجلس حول موضوع نعتبره من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الرأي العام الوطني ألا وهو موضوع حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

نغتنم فرصة مساءلتكم حول موضوع ملتهب ألا وهو موضوع حقوق الإنسان نظرا بطبيعة الحال لطبيعة التجربة المغربية السياسية والاجتماعية والحقوقية والثقافية أيضا التي تطرح علينا جميعا كمؤسسات وكمكونات المجتمع آفاق هذا الملف الذي يشكل انتظارا شعبيا ووطنيا إذا ما اعتبرنا حقوق الإنسان قضية شمولية تمس كافة حقوق المواطنة، بمعنى السيد الوزير – أنها تؤسس لإنجاز ورش الانتقال الديموقراطي، لذلك فإن وقفتنا اليوم هي انطلاقة للحوار الوطني في الواجهة البرلمانية التي تحكمها في اعتقادنا الأسئلة التالية:

1- كيف تعاملت الحكومة مع مخلفات التجربة المغربية السابقة التي خلفت بالأسف الكثير من ضحايا الانتهاك لحقوق الإنسان؟

2- ما هو تفسير الحكومة لاستمرار هذه الانتهاكات المتجلية في التضييق على الحقل الإعلامي وعلى الإحتجاجات الاجتماعية والمطلبية؟

3- ما هو تدبير أو ما هي التدابير التي ستعتمدها الحكومة لحماية وضمان الحق في الحياة بالنسبة للمواطنين في كافة المجالات وعلى رأسها بطبيعة الحال الحق في التعليم والتشغيل والصحة والسكن؟

وبناء - السيد الوزير – على جوابكم على هذه الأسئلة سنساهم كفريق كونفدرالي لبسط رأينا وموقفنا واقتراحاتنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السيد العلمي، الآن بعد أن طرح جميع الأسئلة المتعلقة بهذا السؤال المحوري الآني حول حقوق الإنسان ببلادنا أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن أسئلة السادة المستشارين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد أوجار وزير حقوق الإنسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرب لكم عن ابتهاجي العميق لإعطائي فرصة مع مجلسكم الموقر خاصة في هذه المناسبة الخاصة بتخليد بلادنا الذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي فرصة مواتية للتوصل مع ممثلي الأمة ومن خلالهم الرأي العام حول قضايا وأسئلة جعلتها بلادنا من أهم القضايا والأوراش الكبرى المفتوحة بعد قضية وحدتنا الترابية. إنها قضايا حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون.

واسمحوا لي في البداية أن أثمن بحرارة وأشد بحرارة على أيدي السادة المستشارين المحترمين والفرق لتخصيصهم سؤالا محوريا حول قضايا حقوق الإنسان ببلادنا وهو اختيار ليس غريبا على السيدات والسادة

أعضاء المجلس وعلى الفرق والأحزاب التي ينتمون إليها لما أبانوه من اهتمام متزايد بقضايا حقوق الإنسان وخاصة اجتهاداتهم المتميزة في الدراسة والمصادقة على النصوص التشريعية ومنها المتعلقة بالترسيخ النهائي للانتقال الديموقراطي والذي ترصص لبنته الأساسية بلادنا بتوافق وطني وبعزم وإصرار تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا السياق نسجل بافتخار واعتزاز مضامين الخطاب الملكي السامي الأخير لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية السابعة، الذي وجهه جلالة الملك حفظه الله إلى برلمانيي الأمة، حيث شكل منعطفا حاسما في تاريخ المملكة المجيد وحمل بشرى تاريخية للمرأة المغربية ومن خلالها للأسرة المغربية حيث سجل مكاسب عميقة للمرأة سترقى بها لا محالة إلى المكانة الحقيقية لها داخل المجتمع وسيدعم دورها الواقعي في النهوض المجتمعي بما يتناسب ومبتغى الترسيخ النهائي للاختيار الديمقراطي وللمشروع الحداثي لبلادنا في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء ومبادئها.

وفي هذا الصدد أكد صاحب الجلالة حرصه على الأخذ بمقاصد الإسلام السمحة في تكريم الإنسان والعدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف وبوحدة المذهب المالكي والاجتهاد الذي يجعل الإسلام صالحا لكل زمان ومكان لوضع مدونة عصرية للأسرة منسجمة مع روح ديننا الحنيف -انتهى كلام جلالة الملك - وستكون للسادة ممثلي الأمة خلال هذه الدورة فرصة مناقشة مدونة الأسرة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون في مثل هذا اليوم أيضا لابد من استحضار الخطاب الملكي السامي بمناسبة تخليد الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والخطاب الذي وجهه جلالة الملك بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء واللذين أكد فيهما جلالة الملك بصفة خاصة أن خيارنا وأن خيار بلادنا للديمقراطية وتشبثها بحقوق الإنسان هو خيار لا محيد عنه ولا رجعة فيه. وهو الأمر الذي ألح عليه جلالة الملك بعد الأحداث الإرهابية الأليمة التي عاشتها بلادنا يوم 16 مايو، إذ جاء في خطاب العرش الأخير: "ولأن الانتقال الديمقراطي طريق شاق وطويل يقتضي توفير مناخ الاستقرار والالتزام واليقظة، فإن أول شوط لتحقيق ذلك هو القانون القادر على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات والتصدي لمن يستغلون توسيع فضاءات الحريات للنيل من سلطة الدولة" انتهى كلام جلالة الملك. ليؤكد بالملموس أن الدينامية التشريعية والمؤسساتية التي تعيشها بلادنا ماضية في طريقها وأن صونها وتعزيزها بما يخدم الديمقراطية هو خير جواب على كل المتربصين بمصالح بلادنا.

وما موافقة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على مقترح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإحداث هيأة الإنصاف والمصالحة بهدف معالجة شمولية وعادلة لملف انتهاكات حقوق الإنسان إلا تتويجا لدينامية تراكمية ومتواصلة بدأت بمبادرات شجاعة وحضارية من طرف جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني طيب الله تراه، منذ أزيد من عقد.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

إن المداخلات التي قدمت لهذا السؤال أكدت علم وإطلاع السادة المستشارين على تفاصيل الوضع الحقوقي في بلادنا وعلى مختلف الإنجازات التي شهدتها بلادنا وعبرت عن طموحات الرأي وعن بعض مظاهر القلق. لذا لن أتوقف إلا عند أهم المحطات في مسيرة الدفاع عن حقوق الإنسان خاصة إحداث لجنة التحكيم المستقلة وهيأة الإنصاف والمصالحة وتعميم التربية والشراكة مع المجتمع غير الحكومي.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

أحدثت لجنة التحكيم بمقتضى أمر ملكي سامي بتاريخ 16 غشت 1999، وكانت من أولى القرارات التي اتخذها صاحب الجلالة بعد توليه عرش أسلافه المنعمين للتعويض عن الضرر المادي والمعنوي للضحايا ولذوي الحقوق ممن تعرضوا أساسا للاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي.

وإلى حدود نهاية شهر أكتوبر المنصرم أصدرت هذه الهيأة المستقلة 4677 مقررا نهائيا منها 3657 مقرر بأداء التعويضات النهائية بلغ مجموعها ما يناهز 945 مليون درهم أي ما يقارب المليار، وكذلك 885 مقررا برفض الطلب لعدم وجود أية علاقة للملفات بالاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري، ومقررين مختلفين و133 مقررا بصرف النظر لعدم استجابة أصحابها للاستدعاء أو لعدم الإدلاء بالوثائق الضرورية.

الهيأة المستقلة لتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري توصلت إلى حدود 31 دجنبر 1999

، الذي كان حدد آخر أجل لتلقي الطلبات ب 5127 طلب، وبلغ مجموعة الطلبات الواردة على اللجنة بعد هذا التاريخ 6500 طلب.

وبالرجوع إلى المقررات التحكيمية نجد أن الهيأة اعتمدت في تحديدها للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي على التشريع الوطني أولا وعلى القواعد المتعارف عالميا مع إثراء هذه المرجعية ببعض الاجتهادات بهدف إيجاد حلول مناسبة لبعض القضايا الخاصة كالاغتراب الذي اضطر بعض الأشخاص إليه خارج الوطن وأحيانا حتى داخل الوطن خوفا من التعسف الذي قد يتعرضون له بسبب أنشطتهم السياسية أو النقابية أو الجمعوية دون إمكانية استفادتهم من الحماية القانونية. ومن هذه المعطيات بطبيعة الحال إضافة إلى إرجاء كل الموقوفين عن عملهم إرجاعهم بأثر رجعي إلى مناصب عملهم.

رغم كل هذه الإنجازات والتراكم الكبير الذي حققته الهيأة، تعرضت هذه التجربة لكثير من الملاحظات وأثارت نقاشا هاما داخل المجتمع الحقوقي. ورغم كل الملاحظات والانتقادات التي سجلت على هذه الصيغة في معالجة ملفات الماضي فلابد من الإشادة بالعمل الجدي لهذه الهيأة مما أكسبها مصداقية وسيمكن هذا التراكم الذي تحدثت عنه لا محالة من تعبيد الطريق أمام نجاح هيأة الإنصاف والمصالحة في التجاوب والتعاطي الإيجابي مع تطلعات المجتمع المدني والحقوقي في بلادنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أن الموافقة المولوية على إنشاء هيأة الإنصاف والمصالحة للحظة تاريخية ليس في مجال الحقوق فحسب، بل في مسيرة البناء الديموقراطي لبلادنا، مما يتطلب انخراط كل الأحزاب والنقابات ومكونات المجتمع وكل الغيورين على الديمقراطية لتفعيل توصية إحداث هذه الهيأة وتوفير كل سبل النجاح لأعمالها بما يمكن من الطي النهائي والعادل والمنصف لملف انتهاكات الماضي وبما يدعم إشعاع وتفرد التجربة الحقوقية المغربية ولود أن أشيد بالموقف الوطني الحماسي لكل الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية في بلادنا اتجاه هذا الحدث.

وتجدر الإشارة أنه وبكل موضوعية لا توجد تجربة مثالية أو نموذجية لمعالجة ماضي الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، فكل دولة وكل مجتمع يدير هذه المعالجة بما يتناسب وأوضاعه وبلادنا كان اختيارها هو استمرارية الدينامية التي تم تدشينها منذ أزيد من عقد واضعة نصب أعينها.

تقوية المصالحة الوطنية مع التاريخ ومع النفس ومع الذات وبين كل الفرقاء وتمنيع المستقبل الديموقراطي لبلادنا أي اتخاذ كل ما يجب اتخاذه من تدابير حتى لا يتكرر ما حدث. هذه تجربة بطبيعة الحال تنطلق من اعتماد مبدأ جبر الضرر وإنصاف الضحايا ورد الاعتبار لهم وتكريمهم بمختلف أشكال التكريم المناسبة، وذلك استلهاما بكل ما تحقق سواء من جانب الجهاز التنفيذي أو التشريعي أو من مبادرات المجتمع المدني والحركة الحقوقية في هذا المجال.

ولابد أن أشير أمامكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن ما يميز التجربة المغربية في هذا المجال هو أن المملكة تقدم على فتح ملف انتهاكات الماضي في ظل استمرار نفس النظام السياسي - وأستسمحكم - في أن أركز على هذه النقطة لأن كل الدول التي عملت هذا النوع من التجارب كانت تميز الوضع فيها بانقطاع النظام الدستوري، بحدوث انقلابات، بحدوث ثورات اجتماعية أو بحدوث حرب أهلية. إذن فالمغرب في ظل استمرار نفس النظام السياسي هوالدولة الوحيدة التي باشرت هذه المقاربة وبهذه النجاعة.

ان هذه الدينامية تقوم وتتأسس وسط توافق سياسي وإجماع وطني واسع أي لا تحكمها أي روح انتقامية أو انتصار لهذا الفريق على ذاك لأن الأساسي هو تدعيم التوافق وتدعيم الإجماع واستبعاد أي روح انتقامية لصالح تحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

هي أيضا دعوة لمصالحة جميع المغاربة مع أنفسهم وتاريخهم مادام هدفنا هو المزيد من الإنصاف ورد الاعتبار لكل الضحايا وأيضا هدفنا الذي لا يجب أن ننساه هو تعزيز المسار الديمقراطي وتشبثنا بمبادئ وقيم حقوق الإنسان الكفيلين وحدهما بتجاوز كل شوائب الماضي. لذلك نجدد نداءنا من خلال هذا المجلس الموقر إلى جميع الفاعلين السياسيين والحقوقيين وهيآت المجتمع المدني والأكاديميين ومختلف السلطات والإدارات ووسائل الإعلام إلى المساهمة بكل حماس وحيوية في تفعيل توصية إحداث هيأة الإنصاف والمصالحة لما تتضمنه من أهداف حضارية ونبيلة ورؤية مستقبلية تطمح لتمكين بنات وأبناء هذا الوطن من العيش في مناخ من الحرية والكرامة داخل دولة

ذات مؤسسات دستورية قوية تقوم على الاحتكام إلى سلطة القانون ومبادئ قيم حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أملنا كبير في أن نجعل من السنة المقبلة سنة استثمار منجزات بلادنا في مجال حقوق الإنسان وسنة التكريس النهائي لحقوق الإنسان والتكريس النهائي للمصالحة. وبسرعة قبل أن أجيب على التساؤلات التي وردت في بعض التدخلات، لابد أن أشير إلى المراحل الهامة التي قطعها البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان الذي وصل اليوم إلى مرحلة التعميم، حيث بلغ مجموع الأطر التربوية المكونة من 250.000 إطار تربوي مع كل ترتيبات توزيع الأطر.

أيضا لابد أن أشير إلى أن هذا البرنامج سيتم نقله من برنامج وطني للتربية على حقوق الإنسان إلى برنامج وطني للتربية على الديمقراطية، خاصة في أعقاب ما أفرزته الانتخابات الأخيرة من سلبيات في بعض المسلكيات هنا وهناك وإذا كان البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان يتم داخل المؤسسات التربوية من خلال تعميم التدريس، فإن البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان يطمح إلى التعاون مع الأحزاب والجمعيات غير الحكومية والمركزيات غير النقابية بهدف استدماج الثقافة الديمقراطية في سلوكنا السياسي والجمعوي.

أيضا سنواصل على امتداد هذه السنة من خلال مركز التكوين والتوثيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان استمرار سياسة التعاون مع كل أسلاك الوظيفة التي لها سلطة على المواطن بهدف استدماج الثقافة الحقوقية في سلوكات كل الإدارات وكل أسلاك الموظفين المهتمين بقضايا حقوق الإنسان.

إذن، حاولنا في هذه السنة أن نوسع النقاش وأن يتم تعميق هذا النقاش الحقوقي مع كل الفاعلين أولا حول هيأة الإنصاف والمصالحة بمساهمة كل الحركات التي كانت لها ملاحظات وتساؤلات حول الهيأة بهدف تقريب وجهات النظر من خلال أيضا التعاطي التكويني والإشعاعي مع سلك القضاء حول تدبير المحاكمات.. المحاكمة العادلة ودور القضاء في حقوق الإنسان وواصلنا - وهذا أساسي أيضا - تعزيز مكانة المغرب الدولية من حيث تعميق التعاون والشراكة مع المنظمات والهيآت الحكومية وغير الحكومية، فبإضافة إلى برامج التعاون التقليدية مع الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرها من المنظمات أود أن أشير إلى أن المغرب قام في بحر هذه السنة بتقديم 4 تقارير دولية إلى هيأة الأمم المتحدة وآلياتها المتخصصة، التقرير الأول لأنه حين تنضم بلد.. حين تنضم المملكة أو أي بلد من البلدان إلى معاهدة من المعاهدات الدولية يصبح من واجب هذه الدولة أن تتقدم بتقرير دوري حول مدى احترامها لمقتضيات هذه المعاهدة وحول مدى تفعيلها واستدماجها لما جاء.

إذن هذه السنة وفاء من المغرب بالتزاماته الدولية تم تقديم أربع تقارير: الأول يتعلق بحقوق الطفل. الثاني يتعلق بحقوق المرأة، كما تم تقديم التقارير الدورية 14 و15 و16 المتعلقة بأعمال الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التمييز العنصري. إذن هذه التقارير الدورية هي ليست مناسبات لممارسة الديماغاجية السياسية والادعاء بأن كل شيء يتم على أحسن ما يرام، هي لحظات لممارسة الشفافية أولا داخل البلاد، لأنه هذه التقارير يتم إعدادها مع القطاعات الحكومية المعنية وأيضا مع المجتمع الحقوقي المعني بالموضوع والمكون من المنظمات غير الحكومية.

إذن تم هذه التقارير الأربعة، أيضا التقرير الرابع وهو التقرير الذي قدمناه في نهاية الشهر الماضي أمام لجنة مناهضة التعذيب والمعاملات اللاإنسانية بجنيف، كان هذا هو التقرير التالي حول أعمال معاهدة مناهضة التعذيب وكانت هذه التقارير كلها هي مناسبة للوفود المغربية من أبرز المنجزات المؤسساتية والتشريعية التي حققتها بلادنا في مجال مناهضة التعذيب والمعاملات اللاإنسانية. وهنا سأفتح قوس حول هذا الموضوع لأن كثيرا من تدخلات السادة المستشارين أثارت بعضا من ما جاء في.. أولا من حيث.. بدء أشير إلى أنه يوجد المغرب من بين دول قليلة جدا على صعيد العالم التي هي وضعية à jour. من حيث تقديم التقارير، ونحن نوجد في هذه الوضعية لأنه ما عندنا ما نخبيو وليس للمغرب أية عقدة أو نقطة ضعف فيما يتعلق بتقديم هذه التقارير.

إذن تقدمنا وأود أن أشير إلى أنه في السنوات السابقة لما كنا نتقدم بهذه التقارير كانت تنتصب أمام بوابة الأمم المتحدة عدد من التظاهرات المناهضة والمنددة بسياستنا، الآن هذه الآليات التي نتقدم بها تجمع كلها على الإشادة بمستوى الحوار بين المملكة المغربية والآليات الأممية تجمع على تثمين ما تقوم به المملكة

المغربية من مبادرات. بطبيعة الحال ندخل مع هذه الآليات في حوار شفاف، في حوار موضوعي، في حوار نزيه حول الإيجابيات وحول بعض السلبيات أو ما يحد من طموحنا في هذا المجال.

فأيضا تتقدم الجمعيات الغير الحكومية بتقارير مضادة، كل الضجيج الإعلامي الذي تم في المغرب، تم حول النقاش الذي تم بين بعض خبراء الأمم المتحدة والوفد المغربي حول ما يتعلق بتدبير ملف ما بعد 16 ماي، إذن والادعاءات أو الانتقادات التي وجهت لنا فيما يتعلق بممارسة التعذيب أو فيما يتعلق بصيرورة المحاكمات. إذن لم تتقدم هذه الآلية الأممية بأية ملاحظة أخرى خارج 16 ماي. 16 ماي هو هجوم إرهابي شنيع استهدف بلدنا واستهدف المشروع المجتمعي الديمقراطي لبلادنا وقد كان الرد المغربي ردا إجماعيا على إدانة هذا الموضوع وكان حرص المغرب بتوجيه من جلالة الملك نصره الله على أن يكون رد المغرب هو رد القانون بوسائل القانون في دولة القانون. فإن تمت بعض التساؤلات التي تم تضخيمها في المغرب، مثلا تساءل بعض الخبراء حول ما يتم ترويجه بالمغرب، وكان الجواب المغربي هو جوابا قانونيا وواقعيا، ونحن في حوار وتواصل مستمر مع هذه الآليات ومع غيرها من مختلف الآليات. بطبيعة الحال في هذا الموضوع بالذات ديال التعذيب وديال ممارسة التعذيب كانت فيه تقارير مضادة تقدمت بها بعض المنظمات غير الحكومية، وهذه مناسبة لكي أشير إلى التضخيم المبالغ فيه لكثير من المعطيات التي ترددها وسائل الإعلام ونحن بصدد التقدم بجواب كتابي مدقق يجيب حالة، حالة على كل هذه الانتقادات.

ثم ثانيا لابد أن أشير إلى أن هذا النوع من الأسئلة هو وضعية عادية توجه ل ..يعني ما قدم لنا من ملاحظات لا يمكن قياسه بتاتا ما قدم لدول عريقة في مجال الديمقراطية، خاصة في هذا الموضوع بالذات الذي هو كيف تواجه ديموقراطية ناشئة ما يتمخض عن هذه الهجومات الإرهابية. أجدد بهذه المناسبة أمامكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين، لنؤكد أن المغرب وهو يدين ويرفض كل أشكال الإرهاب أنه سيواجه هذه الظاهرة بطبيعة الحال بإجماع وطني بين الشعب المغربي بمختلف مكوناته وجلالة الملك ولكن أيضا بمقتضيات القانون وبوسائل القانون في دولة القانون بكل حزم وبكل مسؤولية، لأنه الحق الأول في منظومة حقوق الإنسان هو الحق في الحياة، و إذا ثبت أن هناك تجاوزات أو سلبيات أو ممارسات خارج القانون، فستتعاطى معها أيضا الدولة المغربية بكل الحزم الضروري لمواجهة هذه الخروقات. كانت عندنا أيضا وهذا لم يتم الاهتمام به، كانت للجنة حقوق المرأة عدد من الملاحظات ديال المدونة ومشروع مدونة الأسرة الذي أعلن عنه جلالة الملك يجيب عن كثير من.. سيجعل المغرب يقدم الجواب القانوني الضروري على هذه الملاحظات. هذا الحوار مع المنظمات الوطنية ومع المنظمات الحقوقية الدولية هو في عمقه حوار إيجابي لأنه المشكل منين تيجي تيجي من تهويل من بعض الملاحظات ومن تضخيم بعض الملاحظات لاعتبارات سياسية تفهمون جميعا ما قصد حوار إيجابي. نحن من الحكومات القليلة في العالم التي ترتبط مع منظمة أمنيستي باتفاقية التعاون، خاصة فيما يتعلق بتكوين الموظفين المكلفين بإنفاذ وإعمال القمع.

أيضا عندنا اتفاق تعاون مع المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب ولإدماج ضحايا التعذيب، (..) هذه هي المقابل ديال أمنيستي فيما يتعلق بهذه المنظمة، الاستغلال السياسي لهذه التقارير هو الذي يخلق نوعا من التشويش ونوعا من البلبلة في بلادنا، إذن اختيارنا المغربي هو اختيار واضح، اختيار احترام حقوق الإنسان هذا هو حجر الزاوية في المشروع السياسي والديمقراطي لصاحب الجلالة، تنفيذ هذا الاختيار هو مسار تاريخي وحضاري يعني لا يمكن أن ندعي بأنه ما كاين مشاكل، كاينة المشاكل وكاين السلبيات وهناك الكثير من المشاكل، نحن نعالجها بعزيمة قوية، الحقوق السياسية والمدنية تقريبا لم تعد تطرح في بلادنا، حقوق الثقافية مع انطلاق المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية فهي تجد الحل الضروري لها، ما كان في موضوع الطفل، وفي موضوع المرأة إذن جلالة المكل بعبقريته وإبداعه يقدم جوابا حضاريا حول هذا الموضوع. ما يتعلق بتحفظاتنا حول كثير من مقتضيات المعاهدات الدولية إذن لكي نطمئن عملنا عدد ديال التحفظات. الحكومة المغربية برئاسة الوزير الأول وعضوية الوزارات المعنية وبمبادرة من وزارة حقوق الإنسان بصدد الدراسة التقنية لرفع كل الآليات باستثناء ما يتعارض ومقتضيات الدستور المغربي أو ما قد يتعارض والدين الإسلامي الحنيف.

غدا سيكون لي موعد برفقة زميلي الحبيب المالكي وزير التربية الوطنية والشباب فرصة لمناظرة وطنية لتقييم إلى أين وصلنا في موضوع التربية على حقوق

الإنسان، هذه التربية على حقوق الإنسان التي تتم أيضا في معاهد الشرطة، في المدارس العسكرية، وفي معاهد تكوين القضاة والمهن القضائية، فهذا مسار وطني واسع نشتغل فيه بتعاون كل القطاعات.

استسمحكم السيد الرئيس، إذن ختاما أود أن أؤكد أمام هذه الهيأة هو اعتزازا بهذا النقاش وبانخراط مؤسسة دستورية كبيرة بحجم مجلس المستشارين في هذا النقاش، وبالحضور القوي لقضايا وثقافة حقوق الإنسان في برامج أحزابنا ومركزياتنا وفرقنا النيابية، وبأن هذا الموضوع بالذات هو موضوع يرعاه صاحب الجلالة ونفتخر بأن كل مكونات الأمة تساهم في إثرائه وفي إنجاحه وسعيد بأن أسجل حماس كل الفرق لمبادرة إنشاء هيأة المصالحة و الإنصاف وساعود إلى النقط التي لم يسمح الوقت بمشاركتها.. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن ننتقل إلى التعقيبات. ونبدأ من أين بدأنا وننتهي إلى أين انتهينا وأرجو من السادة المستشارين لأن هناك أسئلة أخرى آتية وأسئلة أخرى شفهية علاية، أرجو منكم ضبط الوقت حتى يتسنى للجميع.... تفضلوا السيد الرئيس لكم الكلمة.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس، أشكر السيد الوزير على رده القيم وعلى الجوانب التي أحاطا بها فيما يتعلق بمسيرة حقوق الإنسان وكذلك نحن مع السيد الوزير عندما قال أنه لازالت بعض الأوراش، بعض المشاكل، فأملنا إن شاء الله أن تتكب الوزارة وكل المغاربة على تتمة هذا البناء الضخم المهم الذي سميناه جميعا بحقوق الإنسان حتى نكون قدوة -نحن الآن قدوة- ويفتخر بمسيرة العدل كثير من الدول نريد أن يطبق هذا على أرض الواقع وأن يكون المغرب نبراسا يستنار به ويحتدى به في هذا المجال. أتمنى للسيد الوزير التوفيق والسداد حتى يتم جميع هاته الأوراش التي لازالت عالقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الرئيس. تفضلوا.

المستشار السيد أحمد القادري :

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

الفريق الاستقلالي يريد أن يسجل بارتياح ما تضمنه الرد الذي تقدم به باسم الحكومة السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان، فلا بد أن نسجل بكل موضوعية أن المغرب يفتخر بالتطور الإيجابي لمسار حقوق الإنسان، وأن المغرب يسير في تحقيق التزامه الدستوري باحترامه لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وكذلك نسجل الموضوعية التي ختم بها السيد الوزير تدخله عندما قال أننا لا نقول كل شيء هو يسير على ما يرام، هناك مشاكل ولابد أن نتتبع هذه المشاكل ونحل هذه المشاكل في إطار احترام القانون، ونسجل كذلك الاقتراح الذي هو في الواقع يجب أن نقف عنده وهو رغبة الحكومة في تقوية المؤسسات وفي التعامل باحترام مع المؤسسات، لأن دولة المؤسسات هي التي تحترم القانون وتحترم فيها حقوق الإنسان.

أريد كذلك أن أسجل أن هذا التطور يرجع فيه الفضل إلى التوجيهات الملكية السامية، وأننا كما قال جلالة الملك نريد أن نربط بين هذا التطور الإيجابي في حقوق الإنسان والوصول إلى تحقيق الدبلوماسية الهجومية لحماية حقنا في وحدتنا الترابية وكذلك في حماية المواقف والمواقع الدولية.. المواقع التي يتوفر عليها المغرب في المنظمات الدولية. فهذا المجال هو الذي يجب أن نبرزه وأن نستثمره في هذه المؤسسات وفي هذه المنظمات لتحقيق الأهداف التي نريدها سواء في إطار التعاون الاقتصادي أو في إطار التعاون الثقافي والاجتماعي وكذلك في إطار دعم القضية الأساسية للشعب المغربي. قضية الوحدة الترابية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. ننتقل الآن إلى التعقيب الثالث السيد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

السيد الرئيس،

أشكركم مرة ثانية. لأنك حقيقة تحاول ضبط الوقت كثير مع فريق الحركة الوطنية وفريق الحركة الوطنية الشعبية وتشكرك لاهتمامك بها. فمرة أخرى أريد أن أشكر السيد وزير حقوق الإنسان وتتقول على أنه من بين الآليات التي هي موجودة في بلادنا وهي بالذات وزارة حقوق الإنسان وعلى رأسها رجل الذي هو معروف بنضاله وبكفاحه وبشبابه إلى يومنا هذا وهذا مما يطمئن جميع المغاربة أن المغرب غادي تحت الرعاية الشاملة لشاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله بالحداثة الجديدة والمغرب بحوله وقوته مطمئن على بلاده وأملنا في فريق الحركة الوطنية الشعبية أنه جميع المغاربة على الطبقات الموجودة بين المغاربة الفقير والغني، والغناء الفاحش اللي كيتقلص

ونوصلو على أنه جميع المغاربة يشتغلوا ويكونوا شوية أناس اللي هما يا الله كيتخرجوا وكيلقاو شغل أو كيشتغلوا وآخرين تيرميو راسهم في البحر. وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. للسيد الأستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ورش حقوق الإنسان ورش كبير ودائم. أنا أشكر السيد الوزير ولاننسى السيد الرئيس أن يقع الانخراط كلية فيما يخص المغاربة المحتجزين بتندوف ظلما وعدوانا وهو واجب وطني على كل مغربي مغربي وكذلك المؤسسات الحقوقية. أيضا لا ننسى حقوق المغاربة الذين يقيمون في بعض دول الخليج الذين يعرف السيد الوزير ما يعانون وبطبيعة الحال إذا كان تعاملنا مع الدول الأوربية ومع الدول المشابهة لها أن نسعى جميعا لنواكب العالم في مسيرته إزاء حقوق الإنسان فإنه لابد من الالتفات إلى الشرق أيضا إلى مواطنينا المقيمين بالشرق لحماية حقوقهم وكذلك حماية حتى حقوق الجالية المغربية المقيمة بالخارج فيما يخص تعامل الدول المضيفة لها سواء على مستوى التشريع أو على مستوى الممارسة اليومية لحقوقها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. ننتقل الآن.. السي السلامي.. السيد المستشار... هناك تعقيب ديال الفريق الديمقراطي الاجتماعي ولكن..السيد المستشار أنا غادي بالتتابع كما بدينا في الأول باش نمشيو وغادي نعطي الكلمة للسي الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

السيد الوزير،

الذي نريده في هذا الميدان، بأن المغرب راه حتى شي واحد ما يعطيه الدرس، بغينا ما تبقاش هذه الوزارة بكل صراحة، يكون منتدى حقوق الإنسان، منتدى observatoire يمكن توقع فيه مسائل اللي لم تحترم حقوق الإنسان ولكن ما شي المغرب كله راه ما كاين خضنا ندوزو للعمل الحقيقي هو بناء البلاد. أما سنبقى دائما في هذه المسائل التي هي تعطل الدولة وأموال باهضة راه غادي ترجع لنا مثل المقاومة، ستجد 200 ألف الضحايا، من هنا عام إذا حلت على هذا المشكل بقي هاكذاك، المقاومة كانوا رجعت لنا دابا 250 ألف و 300 ألف. ولهذا الله يخليكم بارك من يعني كاين منتدى لحقوق الإنسان ولكن تكون فيه جميع الهيآت وجميع المنظمات ما يكون شاي مسدود لواحد بعض ديال الناس، إذا بغينا نكون حقيقة نربي ثقافة حقوق الإنسان كالدول المتقدمة والمتحضرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد لمستشار لمحترم. تفضل لسي علي لشكاف.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

شكرا السيد الرئيس،

أولا أتقدم بالشكر للسيد الوزير على هذا الرد القيم وأود أن أعبر أنه لا يختلف اثنان حول المسار الحقوقي بالمغرب بالمقارنة ليس فقط مع الدول العربية بل كذلك الدول الغربية إلا أنه السيد الوزير أريدكم أن تشيروا لبعض التوضيحات بخصوص فئة من المواطنين المغاربة الذين يعانون بمخيمات تيندوف وهم المحتجزين بمخيمات تيندوف والذين يعانون من جميع أنواع الحرمان، خصوصا فيما يتعلق بحق التنقل، كذلك لا ننسى سجناءنا على الأراضي الجزائرية، نريد توضيح حول العمل الحكومي في هذا الإطار. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السي عبد الرحمن، تفضلوا.

المستشار السيد عبداللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

لاشك أن بلادنا ساعية في تحقيق مشروعها المجتمعي الذي يسعى إلى بناء دولة الحق والقانون وبناء دولة المؤسسات. لما نقول بناء دولة الحق والقانون يعني أننا نؤسس لتبني منظومة حقوق الإنسان التي تعني إعادة تأسيس القيم التي تنظم الحياة الاجتماعية. وبدون شك أننا تقدمنا كثيرا في هذا المجال ونحن يسعدنا أن نسجل تقدم المغرب بشكل شجاع وبشكل راقي جدا في مختلف مجالات حقوق الإنسان.

ومع ذلك السيد الرئيس. السيد الوزير، نظن أنه لا يكفي أن نسجل ما حققناه من إيجابيات، هذا شيء ضروري وأساسي، ولكن علينا أن ننبه إلى بعض الهفوات. سجلت هفوات في ميدان حقوق الإنسان، سجلت في مجال الحقل الصحافي، سجلت في مجال الاعتقال، سجلت في مجال التعذيب، سجلت في مجالات أخرى. لن نتراجع وليست في المستوى الذي يجعلنا

نشك في أننا نتراجع. ولكن علينا أن ننبه بأن هذه الهفوات تعرقل وتسيء إلى المغرب. كان بإمكاننا أن نتفادى، ففي الوقت الذي نؤسس على منظومة حقوق الإنسان نسعى كذلك إلى التأكيد بالتقيد بالقانون واحترام القانون. سجل عدم احترام القانون وعدم التقيد بالقانون في عدة مجالات.

فكذلك لا يكفي أن نركز في مجال بناء منظومة حقوق الإنسان على الحقوق السياسية والمدنية، يجب التذكير بأن المجال الأوسع الذي يهم الشعب هو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صحيح هناك أوراش كبيرة ومتقدمة في مجال حقوق النساء، وتحقق كثير، بالخصوص في المشروع الذي نحن مقدمين عليه في مدونة الأسرة، الذي يعبر بكل تأكيد على نقلة نوعية وعلى تغيير عميق في تحول المجتمع المغربي. كذلك سجل في حقوق الطفل مع وجود هفوات كذلك في هذا المجال، مازال أطفال يشتغلون ويشغلون ويستغلون أقل من 15 سنة، ومازالت اتفاقية منظمة الشغل لم تحترم، كذلك سجل تقدم كبير في المجال.

أريد أن أختم بأن ما توصل إليه المغرب الآن من مشروع تأسيس لجنة الإنصاف والمصالحة فهو أكبر دليل وأكبر مؤشر على شجاعة وسمعة كبيرة في خطوة إلى الأمام لبناء دولة ديموقراطية اجتماعية حقيقية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد المستشار التويزي.

السيد المستشار أحمد التويزي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية لابد أن أثمن كل ما جاء على لسان السيد وزير حقوق الإنسان في هذا المجال. لاشك كذلك على أن المغرب خطى كما جاء على لسان جميع الإخوان المتدخلين خطوة كبيرة وكبيرة جدا في مجال حقوق الإنسان فالآن دورنا داخل المغرب، هنا الآن في المغرب نتمتع بمجال حقوق الإنسان في مستوى الدول الغربية تقريبا، لا أحد يناقش في هذا المجال، يبقى على أن نتفق على أن نقوم بعمل آخر ليس تثبيت حقوق الإنسان داخل المملكة ولكن كما جاء على لسان السيد الفريق على أنه نتوجه إلى المحافظة على حقوق المغاربة العاملين بالخارج، سواء في فرنسا أو في إسبانيا أو في الدول الغربية أو في الدول العربية لتضمين حقوقهم داخل تلك البلدان. إذن خصنا تكون عندنا واحد طريقة هجومية في هذا المجال.

نفس الشيء فيما يخص المختطفين في تيندوف اللي جميع المنتديات الدولية تعرف المسائل التي تطرأ في هذه المخيمات، إذن الوزارة خصها تتجه في هذا المجال. حقوق الإنسان كذلك في المغرب لا يمكن أن نجعل مثلا الحقوق السياسة الشجرة التي تغطي الغابة، ومجال حقوق السياسية وصلنا فيها واحد مجال كبير جدا، ولكن كاين حقوق أخرى، حقوق كثيرة كما جاء على لسان آخرين حقوق اجتماعية، حق الشغل، حق الصحة، في السكن.... الخ. هذه من الحقوق. إذن إذا جربنا هذه الحقوق كلهم سنجد أن المغرب في مستوى أي واحد المستوى اللي هو كبير جدا في هذا المجال، ما خصنا شاي..... يمكن يكونوا تجاوزات ولكن سياسة حكومتنا السياسة التي عندنا الآن في المغرب فهي سياسة هدفها الأساسي هو تضمين وتثبيت حقوق الإنسان، ما كاين شاي عندنا.... يمكن يكون هناك تجاوزات في بعض المشاكل، لكن في جميع الدول يمكن يكون تجاوزات، ولكن هذه التجاوزات في نظرنا ليست تجاوزات جاية عن طريق سياسة حكومية ضد حقوق الإنسان، ما كايناش. إذن وقعوا تجاوزات كما شفنا مثلا أحداث 16 ماي ذاك الهجومات الإرهابية على الدار البيضاء هذا حدث استثنائي وبالتالي يمكن يكون تعامله بالمسائل من الأجهزة الأمنية يمكن يكون التعامل تعامل استثنائي، ولكن ليست سياسة قارة للدولة نفس الشيء اللي شفناه مثلا في أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة اللي هي من أكبر الدول التي تقول أنها ديموقراطية، أن هناك تعامل استثنائي مع حدث استثنائي.

إذن سياسة المغرب فهي سياسة في تثبيت هذه الحقوق، في تثبيت هذه المسائل وكيخصنا كذلك - السيد الوزير - على أننا نشوفو في كاين الإشكالية، الإشكالية أنه كنشوف واحد العدد من المنظمات الدولية اللي ما فهمت شاي المستوى اللي وصل إليه حقوق الإنسان في المغرب، وكتخرج تقارير التي تنشر في الصحف، لابد أن يكون هناك رد فعل، رد فعل الحكومة اتجاه هذه التقارير. إذن هناك خلل في التواصل، أنا أظن على أن هناك خلل في التواصل مع هذه المنظمات، أن هناك دول ليست لها مستوى حقوق الإنسان، عندها ضعيف وضعيف جدا وتؤثر على هذه المنظمات التي في

مرحلة من المراحل تخرج بتقارير التي هي تخدش أو التي هي تشكك اتجاه المغرب في هذا المجال. إذن هذا هو العمل الذي نتمنى أن الوزارة تقوم به اتجاه أولا عمالنا في الخارج المختطفين في الصحراء ثم إعادة الاعتبار والمصداقية ديال تعاملنا مع هذه المنظمات باش يوصلوا يفهموا على أن سياسة بلادنا هي سياسة التي رائدها جلالة الملك محمد السادس اللي هي تثبيت حقوق الإنسان داخل هذه المملكة السعيدة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.الكلمة لكم السيد سعدون.

المستشار السيد محمد سعدون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أختي المستشارون.

هذه مناسبة لكي نتذكر رجال المقاومة وجيش التحرير والوطنيين الذين ضحوا بنفسهم من أجل استقلال المغرب، كما نذكر بالنضالات التي خاضتها الهيآت السياسية وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الاشتراكي بعده والنقابات الوطنية من أجل الوصول إلى هذا الوقت، حيث نعلم ما هي التضحيات التي قدمتها هذه الهيآت السياسية وكذلك الهيآت النقابية. ونثمن الوصول إلى تكوين لجنة الإنصاف والمصالحة ومهما أعطي لهؤلاء الذين كانوا نتيجة الأخطاء التي مورست على حقهم، فأي تعويض أعطي لهم فإننا لا يمكننا أن نبخسهم في هذه القبة ولا يجب أن نسمع صوتا شاذا ينكر على هؤلاء حقوقهم. كما أننا نسجل وصولنا إلى مدونة الأسرة والتي كافحت حكومة التناوب من أجل الوصول إليها رغم ما عرفته من مزايدات سياسية لبعض الهيآت السياسية التي لا تريد للمرأة الخير، بل تريدها أن تبقى عبدة. ونسجل كذلك مصادقة جلالة الملك على هذه المدونة ونتمنى أن نرى قريبا إن شاء الله مدونة الطفل. ونثمن العرض القيم الذي قدمه لنا السيد الوزير. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد المستشار المحترم السيد العلمي. أتمنى أن يكون تعقيبكم مختصر. تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد خليد العلمي الهوير:

بما أنه موضوع في إطار سؤال محوري وتعقبه مناقشة وهذا حق للفرق، انطلاقا من مقتضيات النظام الداخلي.

السيد الرئيس،

يشرفني باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونيابة عن فريقها البرلماني أن أتدخل بمناسبة هذا السؤال المحوري المرتبط بحقوق الإنسان ببلادنا لبسط رأينا كمركزية نقابية تجسد آمال وطموحات الشغيلة المغربية في موضوع يطرح نفسه بإلحاح على الجميع دولة ومؤسسات وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين وحقوقيين، ويطرح آفاقه التي شكلت وتشكل انتظارا شعبيا ووطنيا.

وقد اخترنا بالمناسبة لبسط رأينا لكم ومن خلالكم للرأي العام الوطني أن نتعرض لحقوق الإنسان من منظورنا الكونفدرالي وفهمنا لشعار طي صفحة الماضي انطلاقا من الواقع الفعلي لحقوق الإنسان ببلادنا بين الأمس واليوم لنخلص إلى مقترحاتنا في هذا الملف.

بداية نعتبر مهمة الإطلاع بمهمة الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وعموم الأجراء في بعديها الاجتماعي والديموقراطي تضع الميكانيزم الحركي النقابي بحكم الطبيعة والمهام في قلب ملف حقوق الإنسان كالدفاع عن الحريات العامة والحريات النقابية وطرح المطالب العامة والخاصة للأجراء هي في جوهرها المطلبي والديمقراطي قضايا حقوقية بامتياز وهي بالتالي مكون من مكونات ملف حقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى أن الممارسة النقابية في الميدان غالبا ما تشكل مجال الانتهاك مما يحمل الممارسة الحقوقية على الفعل المؤازر وطرح المطلب الحقوقي المساند للحقوق النقابية، لذلك اعتبرنا ونعتبر دوما إخواننا في مجال الحقوقي فاعلين بجانبنا في جبهة النظام النقابي.

انطلاقا من طبيعتنا ومهامنا كمركزية نقابية مناضلة، نعتبر حقوق الإنسان وفقا للمواثيق الدولية والتنصيص الصريح لدستور بلادنا هي حقوق متوافق عليها كونيا وتشمل كل جوانب الحق في الحياة الكريمة بدء بالحق في التعبير وصولا إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك فهي حقوق شاملة لاتقبل الاختزال، كما أن التعاطي مع الملف انطلاقا من شموليته و التعاطي مفروض أن يكون مطابقا بصورة فعلية ودائمة مع التعاقدات المجتمعية التي تربط الدولة بالمجتمع وعلى رأسها التعاقد الدستوري، لذلك فإن مجرد إثارة ملف

حقوق الإنسان بهذا المضمون الشمولي وطرحه على مائدة النقاش يضع المهتم في خضم البحث عن الإمساك بجوهر الوجود المجتمعي وطبيعته الإنسانية واللاإنسانية من خلال العلاقة التي تربط بين الدولة والمجتمع.

فالدولة التي تضع نفسها رهن خدمة مجتمعها وتمكين مواطنيها من حقهم في الحياة الكريمة والتحفيز المستمر بشروط عيشهم والاستجابة الدائمة لانتظاراتهم هي دولة حقوق الإنسان، أما الدولة التي تضع نفسها في خدمة الامتياز الاقتصادي والاجتماعي لصالح أقلية اجتماعية ضدا على حقوق الغالبية العظمى من المواطنين وتكريس كل أشكال التمييز الاجتماعي والمجالي والجنسي وتمارس ذلك بالإكراه الصريح أو بالعنف المقنع فإنها دولة غير متصالحة مع مجتمعها وهي بذلك دولة انتهاك لحقوق الإنسان، علما أن دولة حقوق الإنسان تكون قوية بمجتمعها الذي يشكل جوهر وجودها وأساسها الدائم فيما تكون دولة انتهاك حقوق الإنسان ضعيفة بسبب ضعف اقتناع مجتمعها بها.

لقد كانت إرادتنا الوطنية منذ العقود التي خلت وخلال العقد الأخير من القرن الماضي تتجه إلى المساهمة من أجل تمكين بلدنا من استعداد لمواجهة تحديات الألفية الثالثة في إطار التحولات التي شاهدها العالم ويعيشها اليوم على إيقاعها عالم القطبية الواحدة ونظام الدولة القائم على الليبرالية المتوحشة. لذلك كان فهمنا لشعار طي صفحة الماضي مؤطرا بالبعد الوطني أولا وبالبعد الشمولي في رسم التوجهات والاختيارات قصد إنجاز تحول مجتمعي في مستوى المغرب والمغاربة اصطلحنا على تسميته بالمعجزة المغربية وبالثورة المغربية الهادئة. وكنا نأمل أن يكون في الموعد مع تاريخه وألا يكون بلد الفرص الضائعة.

ولقد تابع الجميع مواقفنا المطلبية والاقتراحية والنضالية خلال صيرورة التفاعل داخل المشهد السياسي الوطني منذ بداية التسعينات إلى اليوم وهي مواقف في لحظتها وفي بعدها المستقبلي كانت تتوخى المناعة لبلدنا بترسيخ ديموقراطية تكفل للمواطنين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إطارها دولة الحق والقانون وغايتها بناء مجتمع متضامن ومتماسك ومتمكن من كل مستلزمات النهضة الوطنية باستحضار فهمنا الشمولي لحقوق الإنسان انطلاقا من كونيتها ودستوريتها واستحضار هذا المدلول الذي أطر فهمنا ومواقفنا لشعار السياسي الذي شكل إطار عمل المشهد السياسي الوطني منذ بداية التسعينات، نعتبر ملف حقوق الإنسان في بلادنا بين الأمس واليوم لا يزال يطرح نفسه علينا جميعا ويشكل انتظارا شعبيا ووطنيا، فاستكمال تحرير بلادنا كحق مجتمعي وتاريخي وكواجب بناء على الفصل 17 من الدستور ما يزال مطروحا بالنسبة لاملبلية وسبتة والجزر التابعة لهما وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعموم المواطنين ما يزال مطروحا في كافة المجالات، كالحق في التربية والتعليم والحق في الشغل وفي الصحة والعلاج وفي الحماية الاجتماعية وفي السكن وفي التعبير والتنظيم والاحتجاج. كما أن أوراش الإصلاح الموعود بها من طرف الحكومة في مجال القضاء والإدارة وتحسين أداء أوضاع السجون هي أوراش ما تزال مطروحة. إضافة إلى ذلك وانطلاقا من تواجدنا اليومي في عالم الشغل.

واعتبارا لكون حقوق العمال كمكون أساسي لحقوق الإنسان نثير انتباهكم - السيد الوزير - بهذه المناسبة إلى التلكؤ الذي تعرفه ثقافة تعاقد الاجتماعي ببلادنا والتي ننتظر بأمل جعلها اختيارا مؤسسيا مضبوط الآليات وملزما للأطراف التنفيذ الإجرائي ضمن الآجال المحددة. ونشير أيضا إلى أن الحريات النقابية ببلادنا ما تزال تتعرض للتضييق، كما أن تشريعات الشغل ما تزال عرضة للانتهاك ناهيك عن التسريحات الفردية والجماعية التي تتسع رقعتها ويتضخم مداها، وقضايا العمال معروضة على المحاكم والصادر في حقها أحكاما لصالحنا تتعرض للإهمال في التنفيذ. هذا وغيرها هي عوامل تجعل عالم الشغل في بلادنا يعيش على إيقاع التوترات الدائمة والنزاعات العالقة. لذا نطالبكم - السيد الوزير - ومن خلالكم الحكومة:

1- التعاطي مع ملف حقوق الإنسان ببلادنا انطلاقا من تعهدنا الدستور الذي يقضي بالتزام ما تقتضيه المواثيق الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات وانطلاقا بتشبث بلادنا بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

2- التعاطي في إطارها الشمولي ونركز على ما هو اجتماعي تطبيق التعاقدات الاجتماعية الموقعة بين أطراف الإنتاج في عالم الشغل ومن ضمنها اتفاق 30 أبريل تدعيما لثقافة التعاقد التي تحتاج إلى المزيد من الأسبقية والضبط المؤسسي.

3- صيانة الحريات النقابية في كافة مجالات العمل.

4- احترام والتوقيع على الاتفاقيات الصادرة من منظمة العمل الدولية وفي مقدمتها اتفاقية 87 حول الحرية النقابية وكذا الاتفاقيات 141- 151 و186، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. اسمحوا لنا السادة المستشارين لأن بالطبع أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل دائما..السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير حقوق الإنسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

فقط السيد الرئيس لأشكر السادة المتدخلين على الملاحظات الوجيهة التي تقدموا بها ولكي أسجل من جديد الإجماع الوطني حول هذا الموضوع ولكي نؤكد أن سياسة واستراتيجية حقوق الإنسان ومعالجة انتهاك الماضي هي أولا إرادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأن الحكومة معبأة لتجسيد هذه الإرادة مدعمة ومسنودة بالتوافق الوطني الواسع والمعبر عنه على مختلف المستويات وأيضا لكي نؤكد بأن رؤيتنا لحقوق الإنسان تحكمها شمولية هذه الحقيقة، لا يمكن التجزيء بين الحقوق السياسة والمدنية أو الحقوق الثقافية والاجتماعية أو حقوق المهاجرين، فرؤيتنا هي رؤية شاملة والاهتمام بالمغاربة المحتجزين ضدا على لإرادتهم في مخيمات الذل والعار هو موضوع اهتمام كبير وتواصل مع مختلف المنظمات والدليل هو ما تحصله بلادنا من مساندة لموقفنا القاضي بالإطلاق الفوري واللامشروط لكل المعتقلين في مخيمات الذل والعار في تيندوف وسيستمر المغرب في نهجه حتى يتم تأمين احترام مقتضيات معاهدة جنيف والقانون الدولي الإنساني المنظم لهذه العملية.

في نفس الموضوع، موضوع حقوق المهاجرين لابد من الإشارة إلى كل الجهود المبذولة في هذا المجال كإنشاء مركز حقوق المهاجرين وجهود المغرب داخل لجنة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان في هذا الموضوع مع الإشارة إلى أن الدول المصنعة لا تتجاوب دائما مع هذه المطالب وخاصة فيما يتعلق بعدم إقدام أي دولة في الشمال المصنع على التوقيع على الاتفاقية الدولية المكلفة بحماية العمال المهاجرين و أبنائهم. فأجدد التزام حكومة صاحب الجلالة بتثمين احترام حقوق الإنسان و بمناهضة كل الخروقات و باتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون بعض الاختلالات التي قد تقع هنا أو هناك. أود بنفس المناسبة أن أجدد التزام الحكومة بكل نتائج الحوار الاجتماعي، وتعبئة كل الموارد من أجل أجرأة مقتضيات الحوار الاجتماعي لأن الحريات النقابية جزء من حقوق الإنسان، لأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية جزء من حقوق الإنسان، ولأنه بالنسبة إلينا الحوار الاجتماعي محطة أساسية ضمن ثقافة التوافق الوطني، ضمن هذه الدينامية الجديدة التي تجمع على معاينة المشاكل وتعبئ كل الوسائل رغم محدودية الإمكانيات المادية للتجاوب مع كل المطالب وفي مقدمتها طبعا المطالب المشروعة للطبقة الشغيلة والتي لابد أن أشير إلى أنه كانت دائما مساندا أساسيا ورديفا أساسيا لحركة الحريات ولحقوق الإنسان في بلادنا.

أيضا دون أن أدخل في التفاصيل السيد الرئيس لابد أن أقول أن حقوق الإنسان هي مسار عام، ولقد أعفاني السيد المستشار التويزي من الإجابة الأساسية وهو أن الاختيار الاستراتيجي لبلادنا هو اختيار مناصر للحريات ولثقافة حقوق الإنسان، وأن بعض التجاوزات وبعض أشكال الشطط التي تقع هنا أو هناك هي سلوكات فردية لابد أن تتخذ الحكومة إزاءها الإجراءات التأديبية، ولابد أن يتحمل القضاء كسلطة مستقلة مسؤوليته في حماية حقوق الإنسان وفي معاقبة كل المخلين.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان على مساهمته ورد الأجوبة على جميع الأسئلة التي طرحت في هذا المجال. فمرة أخرى شكرا لكم السيد الوزير.

أيها السادة المستشارون المحترمون،

هناك ارتباط للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير وقد تم التوافق مع زملائه السادة الوزراء لإعطائه الجواب على السؤالين الآنيين وكذلك السؤال الذي هو في الأسئلة العادية.

إذن، إذا سمحتم سنبدأ بالسؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول توفير السكن اللائق للفئات المعوزة للمستشارين السادة: عبد اللطيف أبدوح، محمد تيتنى العلوي، نجيب أبضالص وعزيز الفيلالي.

تفضل أحد السادة المستشارين. تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة المحترمة،

السيد الوزير،

تعلمون أن المغرب بطبيعة الحال يعرف نموا متسارعا للتمدن، وبالتالي انفجارا ديمغرافيا كبيرا لكن لم يواكبها نمو على مستوى إنتاج السكن اللائق مخلفا بذلك عجزا يقدر بحوالي مليون وحدة سكنية في الوسط الحضري، في حين أن وثيرة الإنجاز لا تتجاوز 90.000 وحدة سكنية، مما ميز المشهد الحضري بتنامي ظاهرة السكن الصفيحي والهش، في حين أننا نسجل للحكومة مجهوداتها واهتمامها بهذا العائق التنموي من خلال البرامج التي تدعمها ويدعمها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق التضامن من أجل السكن، لكن تبقى الحلول والإجراءات المتخذة لا تمس عن قرب الفئات المعوزة التي لا تتوفر على دخل قار وليس لها أية ضمانات تقدمها للاقتطاع الشهري مقابل سكن وإنقادها من الانغماس في ظروف السكن الغير اللائق.

السيد الوزير،

أنا أقصد - بالضرورة - الفئات المعوزة وليس الفقيرة، لأنه حتى الفقر مؤشراته وحتى معطياته تختلف، أقصد المعوزة يعني الناس اللي ما عندهم شاي، الناس اللي ما عندهم حتى شي دخل ولا يتوفرون على سكن واللي كيبان من خلال التقارير ومن خلال الإحصائيات على أن عدد الأسر التي لا تتوفر على ماوى تفوت المليون و 250.000، وبالتالي وثيرة الإنجاز 90.000 فأمام الطلب أو أمام إلحاح الحاجة وأمام وثيرة الإنجاز نسجل عجز مضبوط. فلهذا المدن تعرف واحد المجموعة ديال الدواوير، مجموعة من الناس الذين يعيشون في ظروف سيئة ديال السكن، والناس اللي عندهم باقي المشكل والإكراه ديال السكن مطروح، وتتقصد باش نعاود نأكد الفئات المعوزة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد أحمد توفيق احجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا شكرا لتفهم السادة الوزراء الذين أعطوني الحق أنه أمر قبل الوقت وشكرا كذلك للسيد المستشار المحترم على قبوله أن يدمج السؤالين.

في الواقع خلاصة الجواب لأن السؤال متشعب، أود في البداية أن أدعو كل المهتمين بقطاع الإسكان والتعمير ليوم الجمعة على الساعة 9 صباحا بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية في مجلس المستشارين واللي على إثرها سوف أستفيد من المناسبة للاستماع إلى ملاحظاتهم وأنا أقدم العرض حول حصيلة السنة وما تم الوصول إليه، لأنه نعتبر أن ما وصلنا إليه في سياق التضامن الحكومي يجب أن يسجل بكثير من الاعتزاز ليكرس تقدم جلي لعمل الحكومة في مجال الإسكان في بلادنا.

خلاصة هذه الإنجازات يمكن أن نجمعها في مبدأ أساسي الذي هو الوصول إن شاء الله في بلادنا إلى تخفيض كلفة السكن الاجتماعي لأنه أقل منزل اجتماعي في بلادنا اليوم اللي هو 20 مليون سنتيم بغينا نخفضه إلى أقل من 12 مليون سنتيم من أجل إفادة حوالي 30٪ من ساكنة المدن المغربية بدون الكلام على العالم القروي لأن العالم القروي وضعه أكثر تعقيدا وأكثر تدهورا من المجال الحضري. نود أن نفيد 30٪ بواسطة هذا المنتوج الجديد، إذن هذه الكلفة الجديدة ديال أقل من 12مليون سنتيم بغينا يستفيد منها الناس اللي عندهم بالخصوص أقل من 1.5 سميك اللي هي 2800 درهم إلى ما أقل. ثلاث تدابير هنا لم أتكلم على الخواطر أو المشاريع أو الأشياء التي تنوي الحكومة القيام بها بقدر ما أخبركم عن التدابير التي تم الإعلان عنها من طرف السيد وزير الداخلية والتي سوف نعمق النقاش فيها أثناء مناقشة الميزانية الفرعية.

فيما يتعلق بتفعيل العرض ثلاثة ديال القرارات الكبرى، تعبئة العقار العمومي، أنتم تعلمون وسبقت يمكن أعتقد المناسبة من قبل أنني أخبرتكم أنه الدولة عبأت كشطر أول 6700 هكتار الذي سوف يمنح للقطاع الخاص والقطاع العمومي بأثمنة وشروط تفضيلية من أجل المساعدة في الدفع بوثيرة الإنتاج. كذلك نشتغل في سياق التضامن الحكومي وفي سياق التضامن كذلك مع الفعاليات المهنية من أجل تخفيض

البناء عبر مراجعة مواصفات البناء والتعمير، غير هاذ العامل بوحدو كيمكن يربحنا في المنزل أو في الشقة الاقتصادية ما ينيف على10٪. الموضوع الثالث كذلك والذي تم الإعلان عنه من طرف وزارة الداخلية هو تخفيض كلفة تدخل وكالات توزيع الماء أو الكهرباء، هذه ثلاث تدابير كبرى يعني أنا أتكلم معكم على التدابير التي تم إقراراها بشكل رسمي من شأنها أنه برسم السنة المقبلة بحول الله ممكن أنه كلفة السكن الاقتصادي ينخفض، نتكلم عن السكن الاقتصادي الذي يحترم المعايير التقنية، الذي يحترم الجودة الهندسية، السكن الاجتماعي ديال 60 متر مربع إلى ما أكثر.

فيما يتعلق بتفعيل العرض.. عفوا فيما يتعلق بتفعيل الطلب تم إقرار صناديق الضمان التي سوف الآن تشتغل الحكومة في سياق – دائما – في سياق التضامن الحكومي تحت إشراف السيد الوزير الأول نضع اللمسات الأخيرة عن صناديق الضمان التي نتوق، نتمنى أن تمضيها مكونات الحكومة المعنية قبل متم السنة الحالية، أتكلم عن بضعة أيام التي بقيت في هذه السنة.

كذلك لاحظتم كاين هناك واحد التعاون مثمر بين الحكومة وبين النظام البنكي والذي أعطى انفراجا يجب أن يسجل وكأنه يعني شيء جديد في بلادنا منذ استقلال البلاد. نتكلم على 100٪ ديال تحمل النظام البنكي للكلفة على تمديد مدة الاسترداد تصل إلى تقريبا 20 سنة وما فوق 20 سنة، بعض الأبناك وصلوا الى 25 سنة، وكذلك نسبة أو نسب الفوائد. كل هذه الأشياء تمكن أن شاء الله ابتداء – ليس السنة المقبلة- ابتداء من السنة المقبلة أنه نوصل لإفادة الشرائح الاجتماعية الأكثر فقر، الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتدني، ذات الدخل غير القار اللي عندها أقل بحال اللي قلت من 2800 درهم نتصور أن إذا هبطنا ثمن كلفة المنزل، ديال الشقة وأصبح بواحد العشرة11 مليون أو 12 مليون (راه عندنا الآن في بلادنا عشر عمليات تقوم بهم الوزارة والقطاع الخاص ديال هذه الكلفة هذه ديال 11 و12 مليون سنتيم) إذا قدرنا نوصلو الشقة إلى 12 مليون والنظام البنكي كذلك ساهم يمكن أن شاء الله في واحد الوقت معين أن توصل الأسرة المغربية بدون دفع التسبيق الأول أنها بواحد 500 أو 600 درهم على 20 سنة ممكن تتملك أرضها.

هذا واحد الورش كبير، هذا تحول جوهري هيكلي في مسار سياسة الدولة ما متعلقش بسنة فقط ليست في السنة المقبلة غادي توقع هذا التحول ولكن سنشرع إن شاء الله ابتداء من السنة المقبلة في مشاهدة وملامسة الأوراش الكبرى.

محاربة السكن غير اللائق نجاوب السي الدرمومي والإخوان اللي معه بسرعة، أنجع وسيلة لمحاربة السكن الغير اللائق اليوم في ببلادنا هو وفرة الإنتاج، هو إحداث منتوج تنافسي للمنتوج اللي كيعطيه اليوم السكن العشوائي راه جاءت مناسبات كثيرة وذكرت الإخوان والسادة المستشارين ولا السادة النواب بأنه في بلادنا اليوم البراكة راه كتوصل حتى ل15 و 17 مليون سنتيم، يعني أكثر بكثير من المنتوج القانوني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار المحترم.. سأعطيكم الكلمة.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة أن جواب السيد الوزير، جواب مهم جدا وخصوصا أنه الدعوة له باش اللجنة باش يمكن نتوسعو في الموضوع نظرا للتشعب ديالو وبالتالي حتى احد ما تينكر على الحكومة وعلى السيد الوزير ووزارة الإسكان المجهود الجبار اللي تيقوم به في هذا القطاع والتدابير والابتكارات الجديدة التي يتم بها معالجة الإشكالات وبالتالي المعوقات ديال التنمية في مجال الإسكان.

اللي بغيت غير نأكد به لأنه الحديث الآن في وسط الأوساط الشعبية والفقيرة والمعوزة هو هذا الهاجس، الناس كيعيشوا في هذه الظروف السينة والخبر ما كيوصلش يعني لا من الناحية الإعلامية ما كيوصلش، كيخص يوصل هذا الخبر لهذه الفئات، والناس يطمنوا ويحسوا بأنه هذا الكلام جدي، هذا الكلام ديال المعقول، ماشي كلام ديال التسويف أو ديال الانتظار، الناس يعاود يتسناو واحد 15 عام أو 20 عام أخرى. كاين الناس اللي كيعيشوا في ظروف سينة، هذه الظروف السينة ما تيمكنش نقبلوها في بلادنا وفي المغرب. فعندما يتحدث السيد الوزير مشكور على مجموعة من المعايير مرتبطة بفئات من المجتمع اللي عندها رواتب سواء السميك أو أقل من السميك، هؤلاء الناس اللي ما عندهم لاسميك ولا أقل من السميك، هؤلاء ناس اللي كيعيشوا النهار بالنهار، واللي يسمح لي ويعتذر لكم السيد الرئيس وللمجلس أنني نأكد لكم أنه في بعض

المدن الكبرى اللي كيعيشوا الناس أسر 10 و 15 في منزل واحد وأحيانا تيكون عندهم حلمهم ماشي هو السكن، الحلم هو يكون عندهم مرفق صحي باش يمكن يوفيهم 10 أو 15 عائلة. فالوضعية في بعض المناطق هي مزرية جدا، فلهذا هذه الفئة بالضبط، هذه الفئة، فئة المعوزين يجب - السيد الوزير- أنه يكون واحد النوع ديال الاطمئنان لها ويحسوا فعلا بالملموس في هذا الموضوع، وفي هذا الإطار. وشكرا السيد الوزير، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد المستشار..السيد الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير اللي تثيره هو رغم أنه من أهم القطاعات وحقيقة كان فيه تحرك مهم وكاين فيه توازن. إنما هذا المشكل هو تيتحط كذلك على العالم القروي كما قلتم، ونشكركم على هذه الملاحظة، لأنه العالم القروي ما فيه هو يعني السكن فيه غير لائق. ولهذا توجهكم وتوجه وزارتكم نبغيوه يشمل العالم القروي وكذلك التمويل من طرف بعض المنظمات الدولية والوطنية كالقرض الفلاحي اللي حقيقة سياسته في هذا الميدان لم تعط نتيجة.

حاجة أخرى مزيان هاذ محاربة السكن غير اللائق، مزيان السكن، ولكن فاين هي الجودة ديال المدن وديال القرى، احنا نخافو غادي نبقاو على هذه المسيرة وعلى هذا التيار حتى أنه سنخلق إلا أربعة إيطاج وسراجم ديال هذاك بحال الوقيد، بلا واحد المناخ ديال المعيشة ديال العصر بلا.... خصنا نخممو لهاذ الشي هذا، تتدوز على المدن كلها من برشيد إلى الخميسات إلى الخنيفرة إلى هذا أسمو يعني خصنا نخمم في هاذ الشي هذا.

وهاذيك الدار البيضاء من غير أنقا راه ما كاين والو، السويسي... لهذا خصنا نخممو على واحد... بجانبكم هذاك الإعداد الترابي ما عمل والو في المغرب، اللي هو الآن محطوط واحد السؤال واش كان هاذ الوزارات أو هذا النظام ديال الإعداد الترابي، لم يعط أية نتيجة ورب الإعداد الترابي دوكول خلق من مونبولي وهاذيك النواحي يعني مدن مثالية(..) يعني أنه حقيقة الإعداد الترابي غير موجود في المغرب، وها هي ثاني من طنجة إلى الكويرة، تشوفو البحر ديالنا وهاذيك.. أين هو إعداد التراب ديالنا، غير موجود تماما.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير لأنكم طلبتم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

سأبدأ بنهاية تدخل السيد المستشار، إعداد التراب لا يمكن لنا أن نلمس نتائجه، إعداد التراب هذ وسيلة للتخطيط المجالي لبلادنا وأذكر أن الحكومة متقدمة في هذا المجال ولا يمكن أن نرى نتائجها بعد تجربة خمس سنوات الأولى ديال إعداد التراب، ننتظر شيئا من الوقت، أؤكد لكم أنه الحكومة ماشية في اتجاه إيجابي والنتائج الأولى ديال إعداد التراب سوف تظهر في السنة المقبلة إن شاء الله.

فيما يتعلق بالتدخلين ديال السيدين المستشارين مع الأسف أنا متفق معهم في العمق وفي الجوهر وفي الشكل، ولكن خصني مرافعة ديال أربع ساعات باش ندخل في صلب الأشياء، أجدد للسادة المستشارين من جديد الدعوة لحضور الجلسة الذين يهمهم طبعا هذا المشكل ديال السكنى والتعمير لأننا سنستفيد من تقديم الميزانية الفرعية ديال الوزارة باش ندخلو في التفاصيل كلها ديال هذه المواضيع ولكي نستمع لبعضنا ولكي نستفيد هنا في الوزارة منكم، وكذلك من أجل أن نطلعكم على مدى تقدم الأوراش التي فتحتها الحكومة في هاذين المجالين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل إلى نفس القطاع حول السؤال المتعلق بالمشاكل العملية التي يثيرها تطبيق قانون الملكية المشتركة للمستشارين المحترمين السادة:

علي سالم شكاف ومحمد بلحسان وإسماعيل قيوح.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد علي سالم شكاف:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة، السادة المستشارين المحترمين، يندرج القانون 00-18 المتعلق بنظام الملكية المشتركة في إطار تنظيم القطاع العقاري من أجل الحفاظ على مصالح وحقوق البائع والمشتري للعقار، إلا أنه خلال الفترة الانتقالية الفاصلة بين صدور هذا القانون بالجريدة الرسمية أي 7 نونبر 2002، ودخوله حيز التنفيذ أي 8نونبر 2003، وبسبب عدم إصدار النصوص التطبيقية لهذا القانون المرتبطة أساسا بطريقة تحرير عقود الملكية المشتركة

والجهات المسؤولة عنها، نتج عن ذلك تجميد تحرير عقود اقتناء السكن، خاصة وأن هذه المرحلة الانتقالية لم تعرف إبرام عقد نموذجي خاص بهذا النوع من العقود، أضف إلى ذلك –السيد الوزير - أن الموثقين لم يحسموا بعد في نوعية هذا العقد هل له علاقة بالعقد الثلاثي الذي يربط المنعش العقاري بالزبون والبنك والذي تشرف عليه الأبناك في حالة اقتناء السكن عن طريق سلف بنكي؟ أم هو عبارة عن عقدين منفصلين الأول للبيع والثاني للسلف وما يترتب عنهما من البحث عن الطريقة المثلى للجمع بينهما لضمان التزام البنك بالإفراج عن القروض لفائدة المنعشين العقاريين؟ كل ذلك ومشاكل أخرى تؤثر على وثيرة إنجاز مشاريع السكن الاقتصادي وعلى الاستجابة لمتطلبات السكن الجماعي.

لذلك نسائلكم السيد الوزير - ما هي الإجراءات المتخذة لتبسيط المساطر الخاصة بتطبيق قانون نظام الملكية المشتركة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا، إذا سمحوا لي السادة المستشارين نبغي من قبل ما نجاوب على السؤال، نعاود نوضع هذا المشكل في إطاره العام باش نعرفو الموضوع بكل جزئياته.

كانت الحكومة السابقة تود أن تنظم واحد المجال الذي كان يتسم بحرية اللاقانون، كان فراغا قانونيا وهذا الفراغ القانوني بغات الحكومة السابقة أنه تنظمه وتعطيه قوة القانون من أجل حماية المتعاقدين، وأصدرت قانونين، القانون الأول هو قانون نظام الملكية المشتركة للعقارات 00-18، والقانون الثاني ديال بيع العقارات في طور الإنجاز من أجل تنظيم هاذين المجالين بدون التدخول كيف كان الوضع من قبل وأشنو جاب القانون كوسائل من أجل تنظيم وعقلنة التعامل مع هذين الموضوعين.

في هذين القانونين، دخلنا واحد الفصل بقي مفتوح باش يجي واحد المرسوم تنظيمي من أجل أن ينظمه، هذا الفصل يحدد أو أعطى الصلاحية للمرسوم أنه يتحدد فيه الفئات المهنية المؤهلة لتحديد أو لتحرير العقود، قبل ما يكون هاذين القانونين كانت بحال اللي قلت لكم أنه كانت حرية التعاقد بين الأطراف، وكانت هذه الحرية تعطي واحد السرعة والنجاعة في التعامل مع الأطراف، ولكن في مقابل ذلك كانت ثغرات في مقتضيات العقود، وكانت تضر بالضمان ديال الأطراف وكتضمن أو تخل باستقرار المعاملات خاصة لدى المحافظة العقارية. هذين القانونين جاؤوا، أولا لتقنين المعاملات ما بين الأطراف، تضمن حقوقهم بجوج، وتعطي واحد الاستقرار قانوني على المدى الطويل للإدارات وللمتعاقدين اللي شرى واللي باع، طبعا لما كنكونو في مرحلة ديال اللاقانون وكندوزو لواحد المرحلة ديال القانون c'est un prix à payer، كاين واحد المجموعة ديال الأشياء اللي خصنا نعرفو نتنازلو عليها.

هذا القانون فعلا كان نايض عليها في هذه الأيام واحد مجموعة ديال المناقشات وضجة قائمة على واحد مجموعة من المشاكل اللي احنا كنعتبروها طبيعية، لأن دزنا من واحد المرحلة كان ما كاين والو، الآن نمر إلى مرحلة فاش خص يكون واحد النوع من التنظيم ونوع من القانون. تقليص عدد الأطراف اللي عندها الأهلية ديال تحرير العقود، كان زمان كلشي كيدير تحرير العقود، الآن الأشياء تقننت، ثانيا تمديد آجال تسليم العقود، زمان كان السيد يمشي للبنك ويصاوب معه العقدة في البنك ويخرجها من l'ordinateur ويسني معه ويعطيها لو، الآن خصو يمشي عند النوتير يعني تزادت عليه واحد الأجل جديدة، تزادت طبعا تحملات، كانت هذه الكلفة ديال هذه العقدة تساوي تقريبا لاشيء، الآن أصبحت تمشي عند النوتير ويخلص النوتير، طبعا وطوالت المسطرة.

هنا عندنا أمامنا سؤال هل نريد ترك هذا المجال فيه ماشي الفوضى ولكن نترك فيه الفراغ القانوني أو نريد ضبطه ونتحكم فيه ونضمن اللي الشاري والبائع ونعطيو واحد الصلب قانوني للتعامل ما بين الأطراف. ماذا وقع الآن؟ من بعدما مرت سنة، مر المرسوم في المجلس الوزاري ديال 20 نوفمبر الماضي وأناط بلجنة ثلاثية فيها وزارة العدل، فيها وزارة الفلاحة وفيها وزارة السكنى والتعمير من أجل تنظيم أو تحديد الفئات المعنية بتحرير العقود، اشكون هما هذه الفئات؟ كذلك أنيط أو أعطى الصلاحية لوزارة العدل باش تعطى واحد اللائحة سنوية إسمية ديال أشكون هما بالأسماء الناس اللي عندهم الحق في تحرير هذه العقود. هذا المرسوم أنا أمضيت عليه في نهاية الأسبوع الماضي، والآن راه غادي يدور على ثلاث وزراء

المعنيين بسرعة كبيرة وسوف يمر في المجلس الوزاري المقبل أوبعد المقبل، وآنذاك ستنظم هذه العلاقات ما بين الناس، المرور من اللاقانون إلى القانون ولابد غادي يخلى واحد المجموعة ديال الارتباك اللي هو في نظري أنه ماشي منطقي ولكن مقبول غير خص يكون في مرحلة قصيرة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

شكرا السيد الوزير، شكرا على هذه التوضيحات، في الحقيقة بالنسبة لنا كبرلمان أو الحكومة عندما نشرع فإننا نشرع من أجل تسهيل المساطر، أظن على أنه بالنسبة لهذا القانون هناك بعض البنود أو بعض المواد التي تساهم في عرقلة هذا القطاع خصوصا في المادة 10، يعني هناك تنص المادة10 من القانون 00-18 على أنه يجب إدراج التصاميم المعمارية والطبوغرافية، في الوقت الذي - خصوصا بالنسبة للبنايات القديمة – هذا يتعذر في بعض الأحيان، لهذا نود - السيد الوزير - على أنه يتم التعامل في إطار سلس، في إطار تكييف المنعشين العقاريين مع هذا القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

لكي أطمئنكم وأطمئن عبركم الفاعلين الاقتصاديين الذين يهمهم الأمر. الموضوع يتابعه شخصيا السيد الوزير الأول والقطاعات الحكومية المعنية بإضافة الأمانة العامة للحكومة ونشتغل في إطار توافق تام مع المهنيين. وإن شاء الله سنصل إلى نتائج إيجابية، من جهة ترضي الجميع، ولكن من جهة أخرى ولابد من الضبط والتحكم القانوني في هذا المجال باش نقص وجود ديال بعض الممارسات المشينة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الآن ننتقل من الإسكان والتعمير إلى التعليم العالي والبحث العلمي ومع السؤال حول تطبيق النظام الجامعي الجديد للمستشارين المحترمين السادة:حميد المونذ، الصوالحي بوزكري، أولعيد الرداد، أحمد المنتصر، عبد الرحيم دندون، سفيان القرطاوي، إدريس مرون ومحمد جوهري.

تفضل السيد المستشار المحترم، السي حميد .

المستشار السيد أحمد المنتصر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوان المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عرفت بلادنا هذه السنة تطبيق مقتضيات النظام الجامعي الجديد المنفذ لتوصيات الميثاق الوطني للتربية و التكوين. وإذا كان هذا النظام يحمل عدة إيجابيات على المستوى النظري باعتباره يتوافق ومتطلبات التكوين من أجل التشغيل وتوظيف خريجي الجامعات والمعاهد العليا المثقفة، فإن تطبيقه عرف عدة تعثرات وعراقيل بسبب النقص الحاصل في التجهيزات ووسائل العمل التربوية مما أثر سلبا على الدخول الجامعي الحالي.

لذا، نسائلكم - السيد الوزير - هل كانت وزارتكم الوصية واعية بهذه الصعوبات قبل الإقدام على تطبيق هذا النظام الجديد؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد خالد عليوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على المصطفى الكريم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

هذا السؤال هو له أهميته، لأنه فعلا هذه هي السنة الأولى التي تعرف فيها الدراسات الجامعية بداية الإصلاح وأقول بداية الإصلاح وليست إصلاح ككل، وبطبيعة الحال فكل بداية هناك مرحلة انتقالية ضرورية من أجل أن يتم التعامل مع الفحوى وفلسفة هذا الإصلاح بالشكل المنتج والمنتظر.

الدخول الجامعي في الحقيقة هو يتم بصفة عامة في ظروف جيدة وأقول بأنه أنا شخصيا أتجول على مختلف الجامعات باش نشوف بالضبط ما هي المشاكل الموضوعة، وزرت عددا منها وبطبيعة الحال في كل مكان لما نلقى بعض المشاكل مباشرة بحضوري توضع آلية التدخل السريع من أجل حل المشاكل المعلقة. هذا علما بأنه بالنسبة لهذا الدخول هذا العام اتخذت عدد من التدابير منها أنه فتحت 14.000 مقعد جديد وفتح كذلك عدد من المؤسسات الجامعية الجديدة أذكر منها كلية

متعددة التخصصات في تازة، كلية متعددة التخصصات في آسفي - هاذ الشي غير هذه السنة - المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بآسفي وبناية جديدة لكلية الحقوق بجامعة عبد المالك السعدي، بناية جديدة بجامعة بن طفيل، بناية جديدة بجامعة محمد الخامس في السويسي، وتم توفير 1.250 منصب مالي لمختلف الجامعات دعما للتأطير، والآن الجامعات تتوفر على مدخر 700 منصب مالي من أجل مواجهة حاجياتها من حيث التأطير.

أما بالنسبة للقانون المالي الجديد الذي سنناقشه إن شاء الله ابتداء من الغد معكم هنا في اللجنة المختصة، فستعرف في هذا القانون واحد الدعم استثنائي للجامعات يقدر ب 250 مليون درهم خاص بالإضافة إلى كل النفقات العادية، وسنخلق كذلك 400 منصب مالي جديد. هذا بطبيعة الحال بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية ديال 2005- 2006 إن شاء الله سنبدأ أو بدأنا بالدراسات الأولية لفتح كلية التخصصات في تارودانت وكاين الآن ستفتح إن شاء الله كذلك كلية متعددة التخصصات في الناظور، وعندنا في البرنامج كذلك مستقبلا الصويرة والعرائش وكاين في الآفاق القريبة فتح كلية متعددة التخصصات في ورزازات وعندنا الكلية الحالية ديال العلوم الجيولوجية اللي هي في الراشيدية ستتحول إلى كلية متعددة التخصصات، بحيث مخططنا حاليا هو زرع معنويات جامعية في كل مناطق المغرب أينما توفر واحد العدد أدنى من الحاصلين على شهادة الباكالوريا. إذن هذا العمل هو يبين بأن الإصلاح الجامعي هو مسلسل في المراحل الأولى لابد من ذيك التجربة الأولى، تيخص يكون التلاؤم مع الظرفية الجديدة لهذا الإصلاح، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار أحمد المنتصر:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الذي استمعنا إليه بإمعان، والذي أوضح لنا مجهودات الوزارة والمشاريع المزمع القيام بها استقبالا، إلا أنه - السيد الوزير - أدعوكم من هذا المنبر إلى ضرورة الإسراع بتنفيذ هذه المعطيات على أرض الواقع حتى نضمن لطلبتنا مواصلة دراستهم في أحسن الظروف حتى ينكبوا على التعليم والتحصيل في ظروف جد ملائمة شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل الآن دائما في الأسئلة الآنية إلى وزارة الطاقة و المعادن و مع السؤال حول كهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، عبد الصمد عرشان، محمد أبو السعود، محمد اطريبش، عبد السلام الودي، محمد هلال، أحمد الديبوني، أحمد الكور، ميلود ناصر، الميلودي عفوت. تفضل السيد المستشار المحترم، السيد عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أهمية قطاع الكهرباء في فك العزلة عن ساكنة العالم القروي، حيث أصبح مطلبا استعجاليا لا يمكن للمواطن أن يستغني عنه ولو للحظة وجيزة، لكن للأسف الشديد ورغم الأسئلة المتكررة حول هذا الموضوع نجد أن العالم القروي مازال يعيش مشكل انعدام الكهرباء، الشيء الذي يشدد العزلة على الساكنة ويجعلهم يغادرون القرية في اتجاه المدينة.

السيد الوزير،

أين وصل مشروع الكهربة القروية؟ وهل هناك برنامج استعجالي لتعميم هذه الكهرباء؟ شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين المحترمين على الاهتمام الذي يعطونه للبرنامج الوطني للكهربة القروية، أين وصل البرنامج؟ قبل 96 منذ 40 سنة يا الله التغطية درنا 20٪ على الصعيد الوطني، البرنامج الوطني للكهربة القروية فاش جابتو الحكومة آنذاك وهو باش نعجلو بهذه الأمور هذا، باش نغطيو العالم القروي بالكهرباء باش الدواوير ماشي غير يكون فيهم الضوء، في المدارس، في المستشفيات وإلى غير ذلك وتكون حتى يمكن مكامن اللي غادي تعطي واحد النتيجة من الناحية الاقتصادية.

فمن 96 إلى اليوم غطينا أكثر من 40٪، حيث غير في هذه السنة دابا ديال آخر 2003 وصلنا إلى 63٪

ديال التغطية ديال العالم القروي بالكهرباء، فهذا شيء مهم، عندكم الحق تقولون أين وصلوا، في 40 سنة، احنا في 7 سنين درنا أكثر من40٪. فالبرنامج غادي مزيان، اللي هو ألتمس من السيدة والسادة المستشارين المحترمين وهو في إطار البرامج ديال الجماعات القروية، لأن الجماعة القروية هي الركيزة الأساسية من الناحية ديال البرمجة على صعيد الأقاليم، اللي هو المواطن ما كيتمسش فيه نهائيا وما مسيناهش نهائيا وما غادي شاي يتمس من الناحية ديال مساهمته التي هي 50.000 ريال في الشهر، والتي أعطينا فيها تسهيلات ديال 40 درهم في الشهر اللي ماعندوش، وكنعرف العالم القروي عموما كاين بزاف ديال الجماعات القروية اللي ما عندهمش الموارد المالية.

ولذلك نلتمس باش تكون واحد البرمجة والمساهمة الفعلية في إطار اللجن الإقليمية لتمكين باش البرنامج يوصل إلى 2007، وهنا أمشي إلى الشطر الثاني من سؤالكم وهو الاستعجال، فالاستعجال البرمجة التي كانت قبل وهو الوصول إلى 2010 يمكن إلى 2012، ففي إطار تعليمات سيدنا الله ينصرو وفي إطار البرمجة الحكومية الآن ديال 2003-2007، فالاستعجال وهو خصنا ننتهي في 2007 فاحنا كملنا أمورنا من ناحية اللجان الإقليمية واللجنة الوطنية التي هي داخلة فيها بطبيعة الحال وزارة الطاقة والمعادن عبر المكتب الوطني للكهرباء والمندوبيات الجهوية ووزارة الداخلية عبر المديرية العامة للجماعات المحلية باش فعلا في 2007 غادي نوصلو، وسالينا تقريبا دابا المشكل الحساس اللي هو ديال الجماعات القروية التي ليست لها الموارد المالية، واللي الحمد لله الحكومة وقفت على رجليها في جميع التدخلات والمساهمات ديال الجميع باش نوصلو إلى هذه البرمجة باش فعلا تكون هذه الاستعجالية باش ننهيو في 2007، وشكرا على اهتمامكم بهذا القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ليس هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اطريبش:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بمشكل العالم القروي هو بالخصوص من ناحية الكهرباء. فالسيد الوزير أعطانا بعض التوضيحات عن التطور وعن استمرارية هذه الأوراش التي تهتم بالعالم القروي وبالخصوص كهربة الدواوير والمداشر. ففعلا هناك مجهود كبير تقوم به وزارة الطاقة والمعادن و كذلك المكاتب الجهوية تشتغل والشغالة عل طول أنها تمارس الشغل. ولكن هناك بعض المشاكل التي أصبح القروي يعاني منها، وهو كالتالي.. توجد بعض المشاكل منها:

ذاك ارتفاع، بحال اللي قلنا، أمس كنا نتكلم على الكهرباء على أساس أنه نعمة، أما الآن فأصبحت نقمة على بعض القرى المغربية وأخص بالذكر في جهة طنجة -تطوان وبالخصوص في إقليم شفشاون، بحيث أن هناك المبالغ العالية الغالية الثمن التي تؤدي إلى مكاتب الكهرباء، والسبب في ذلك وهو عدم مراقبة العدادات الكهربائية شهريا. راه كاين شاي واحد المراقبة شهرية كاين غير ذيك estimation أو يعتمدون على القراءة الأولى ومن بعد تيبقاو يؤدون الثمن على نفس الوثيرة، ثم المشكل الثاني الذين يعانون منه – ساكنة العالم القروي – هو بعد المكاتب التي تؤدى بها المستحقات المالية للكهرباء.

فالمرجو من السيد الوزير في اعتبار أننا نعيش سياسة القرب وتقريب الإدارة من المواطن هو إحداث مكاتب في التجمعات السكنية أو على صعيد الجماعات، بحيث أن المواطن عندما يريد أن يؤدي الفاتورة خص يقطع واحد المسافة طويلة. ثم هناك مشكل آخر وهو ديال الدعيرة، فالدعيرة عوض أن تكون 90 درهم يجب أن تخفض إلى 10 دراهم أو أقل من ذلك، بحيث أن راه مثلا كتجيك الفاتورة القيمة الاستهلاكية يجي فيها 50 درهم إذا لم تؤد في وقتها المحدد في الشهر الآتي تؤدى 90 درهم على ذيك 50 درهم، إذن تيصبح بحال ايلا كيخلص شهرين في شهر واحد.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن العالم القروي لازال في عزلة من ناحية الكهربة، وأن الكهرباء عندها ارتباط بمجالات أخرى في التنمية الصحة، المدرسة، الشبكة الطرقية.. إلى غير ذلك، فهناك أيضا تباطؤ في الاتفاقيات المبرمة ما بين الجماعات وما بين شركات الكهرباء، فنطلب من السيد الوزير أنه تعمل على تسريع هذه الوثيرة حتى تستفيد المداشر القروية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. ليس هناك تعقيب للسيد الوزير. ننتقل الآن بعدما أنهينا الأسئلة الآنية

ننتقل إلى بقية الأسئلة العادية ومع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي. والسؤال يتمحور حول منح التعليم العالي لسنة 2002-2003 للمستشارين المحترمين السادة:امحمد الشافعي، أحمد بنا، أحمد أمهال، أحمد التويزي، حسن زهير، نور الدين بركاع وعبد العزيز القريعة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد أمهال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد تعذر على كثير من تلاميذ أقسام الباكالوريا وضع ملفاتهم في شهر ماي 2003، للحصول على المنح الجامعية، وذلك لأسباب قاهرة منها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، حيث لم يتمكنوا من جمع الوثائق المكونة للملفات لوضعها بقسم المنح قبل 30 ماي. وفي السنوات الماضية كانت وزارتكم تفتح فترات تمديدية لقبول هذه الملفات قصد دراستها من أجل منحها، إلا أن هذه السنة الدراسية 2002- 2003 لم تخصص فترة تمديدية للمتأخرين إلى حد الآن.

معالي الوزير،

هل وزارتكم ستفتح آجال أو فترة تمديدية لقبول الملفات التي لم تقبل من طرف اللجنة بعد 30 ماي، علما بأن اجتماعات دراسة الملفات قصد الاستفادة لا تنطلق إلا في شهر أكتوبر من كل سنة، وتستمر إلى ما بعده.

تأسيسا عليه نطلب منكم السيد الوزير- فسح مجال للمحرومين الذين هم في وضعية اجتماعية صعبة حتى تقبل ملفاتهم من طرف اللجنة الإقليمية المكلفة بتحويل منح التعليم العالي. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو كما ذكرتم هناك آجال تحددها المسطرة المعمول بها لسبب بسيط وهو أنه كيخص في واحد الوقت معين توقف جميع لوائح الطلبات حتى يمكن لها أن تدرس، لأن تعرف أن الملف فيه عدد من المعلومات التي تبين بأنه الطالب هو من أصل أسرة ذات الدخل المحدود، هذا كله يتم على مستوى اللجن الإقليمية ويتم من بعدما توضع الملفات في ماي ما بين يونيو ويوليوز، يا الله تؤخذ المعطيات في سبتمبر، يتم التدقيق مع مصالح الجبايات إلى غير ذلك، نتوصل نحن بالقوائم في أكتوبر باش تعطى المنح للطلبة الجدد في نوفمبر، من بعدما تعطى المنح بطبيعة الحال في بعض الحالات نلقى بأن بعض الطلبة ما كياخدوش أو يتكون في النهاية ما خادو شاي هذه المنحة، هذيك المنح المتبقية اللي كتبان عندنا هي اللي كنعاود نطلبو من الناس اللي عندهم ظروف قاهرة أنهم يوضعوا ملفهم في اللجنة الإقليمية من جديد وتدرس، فبحيث هذه القضية ممكنة وإذا كانت عندكم أنتم بعض الحالات في هذه الناحية فنحن مستعدون لدراستها.شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ليس هناك تعقيب؟ شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول وضعية موظفي وأعوان التعاون الوطني ومدربات المراكز الاجتماعية للسادة المستشارين المحترمين: محمد العربي القباج، كافي الشراط ومحمد تيتنى العلوي. تفضل السيد القباج.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نرى أنفسنا مضطرين لطرح هذا السؤال في هذا اليوم بعد أن تبين لنا عدم التزام الحكومة بتطبيق التصريح المشترك بين الفرقاء الاجتماعيين، بحيث منذ 30 أبريل ونحن ننتظر تسوية الوضعية لهؤلاء الموظفين في هذا القطاع وكنا نترقب ما حدث في الأسبوع الماضي وماذا سيحدث غدا من إضرابات لهذا القطاع لهذه الشغيلة ديال التعاون الوطني، بحيث أن في التصريح التزمت الحكومة التزاما أسود على أبيض بتطبيق الحد الأدنى للأجر لهذه الفئة من الموظفين، كذلك التزمت بترسيم هؤلاء الموظفين بعد قضاء أزيد من 30 سنة من العمل وكذلك.. أخيرا لما صرحت الحكومة أنها سوف تصادق على القانون الأساسي باش هؤلاء الناس يعتبرون أنفسهم هم أيضا موظفين بكامل بطبيعة الحال الصفات، لكن مع الأسف مر 30 أبريل، مرت عدة محطات، عاشت هذا القطاع إضرابات متتالية دون أن تستجيب إدارة هذه المؤسسة ولا

الحكومة حتى بأبسط الحقوق ألا وهو فتح حوار من أجل الالتزام بتطبيق ما تم الاتفاق عليه.

أكثر من هذا الآن بعد هذه واحد المدة هذه واحد 6 ساعات تقريبا ناقشنا موضوع مهم جدا، ألا وهو الحريات العامة، حديث حقوق الإنسان، هؤلاء الناس حتى أبسط الحقوق الانتماء النقابي مهضوم بحيث أننا نلاحظ أن اللي شمت فيه الإدارة ريحة الانتماء يتعرض لشتى العقوبات وشتى المحن. فنسائل، السيد الوزير، هل ستوفى الحكومة بتطبيق ما تم التنصيص عليه في التصريح المشترك؟ هل سوف تمتع الحكومة هذه الشغيلة من كافة حقوقها وكافة المستحقات اللي بطبيعة الحال صرحت بها؟

فنساءل السيد الوزير: هل في الأيام المقبلة خصوصا أن هذا القطاع سوف يشاهد غدا إضرابا عاما، نتيجة لعدم التزام الحكومة بما تم الاتفاق عليه. فهذا سؤال نطرحه السيد الوزير نتمنى أن يكون جواب السيد الوزير بمثابة ارتياح لهذه الشغيلة حتى تطمئن على مستقبلها. و شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد نجيب الزروالي الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون

أشكر السادة المستشارين على هذا السؤال وأود في البداية قبل أن أجيب أن أؤكد على أن الحكومة كمؤسسة لما تلتزم توفي ولا يمكن أن يقبل أنه يقال أنه ما كاينش التزام بما عهدت به.

مشكل التعاون الوطني أنه كاين النظام الأساسي وأنه تبين على أنه المرسوم ديال 76 لم يبق مسايرا للتطورات التي عرفها هذا القطاع، وكان بالطبع فيه مشروع الذي تمت فيه مراجعة لأن كان فيه عدد من الثغرات وتمت فيه المراجعة وتم التوافق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية والخوصصة ووزارة تحديث القطاعات العامة وهذا المرسوم أخذ طريقه، وأمضاه السيد الوزير الأول وبتاريخ 25 نونبر توصلت برسالة من الأمانة العامة أنه في الجريدة الرسمية وسينشر. إذن جوابي سهل أنه راه في الجريدة الرسمية وسينشر، وكل ما التزمت به الحكومة إزاء التعاون الوطني سيطبق. شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار المحترم السيد العلوي.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على جوابه، وعلى الخبر فيما يخص قضية المرسوم المتعلق ببعض القطاع الحيوي، لكن الإشكال ماشي هو هذا السيد الوزير، عندما تدخل زميلي وتكلم عن قضية القطاع، وهو تكلم عن واحد الإشكالية الآن مطروحة، لأن حقيقة احنا كنقابيين كنوضعو بعض الخطرات كنوضعو التساؤلات على أنفسنا، عندما تجتمع المركزيات النقابية مع الحكومة وعلى رأسها السيد الوزير الأول، بمعنى أنه عن صعيد القمة ديال تدبير الشأن العام نلقاو أنه الحكومة برئاسة السيد الوزير الأول تستقبل المركزيات النقابية وتتفق معها وتناقشها في عدد من القضايا. دابا الإشكال هو هذا حقيقة الذي يضع لنا سؤالا مجموعين كنقابيين، وهو أننا عندما نريد أن نحاور المسئولين داخل الإدارة كنلقاو الإشكال وهو أنه لا استقبال للنقابيين، لا استقبال للممثلين. وبالتالي نضع السؤال على أنفسنا وعلاش كنديرو هذه الانتخابات ديال اللجن الثنائية؟ وعلاش تنديرو الانتخابات اللي هي انتخابات قانونية ويضبطها قانون الوظيفة العمومية؟ إذن علاش تنديرو هاذ الشي وعلاش تنديرو حتى هاذ العمل النقابي؟ لأنه الآن ونحن نتكلم عن التعاون الوطني، كاين الطاقة والمعادن، كاين واحد العدد من القطاعات الآن اللي فيها واحد الحدة كبير واللي حقيقة الناس ما كيمكن لهمش يلقاو من يتجاوب معهم، وبالتالي نضطر أن ندخل في هذا الإطار ديال الإضرابات وندخل في هذا الإطار ديال الاحتجاجات وندخل في إطار ديال les sitting وفي عدد من الأمور.

في هذا السؤال عندما نحاور الحكومة في شخص السيد الوزير الأول ولا أنتم كوزير اللي كنعرفوكم وأنا أشهد لكم بذلك معنى أننا نشهد لك احنا كنقابيين بذلك، ونظرا لأن بابكم مفتوح ونظرا لعدد ديال اللي كتستقبل وكتحل هذا..كنلقاو أن مدير - المشكل هو هذا - الوزير الأول يستقبلنا السيد الوزير يستقبلنا وكنجيو ونلقاو مدير شاد عليه الباب وكأنه يتعامل أو كأنه يسير واحد الضيعة ديالو أو واحد المؤسسة ديالو نجيبه، هذا هو

السؤال المطروح هذا هو السؤال الذي نطرحه على الحكومة، لأنه في كل فتح حوار نجد الحلول، الدليل على هذا أنه حوار أبريل أعطى نتيجة كيفما كان الحال، أعطى نتيجة وخلق جو التفاهم وجو الحوار. السؤال هو هذا.

فلهذا نحن نطلب من السيد الوزير الآن ومن خلاله حكومة سيدنا على أساس أن هؤلاء الناس تيخص يتدار لهم حد، لأنه راه الإشكال مطروح عندنا لما كنشوفو OCP ومنين كنشوفو "الارام" منين كنشوف.. معنى مؤسسات الدولة أصبحت الآن مؤسسات ما هي تحت مراقبة الدولة، ما هي تعمل لصالح موظفيها أو أطرها أو كذا، فهذا هو الإشكال.

لهذا فنحن نطلب على أساس.. وراه لما يفتح الحوار راه احنا المغاربة ساهلين، راه تاريخيا المغاربة ساهلين، راه المغربي غير تعتني به وتحط ليه يدك على كتفه راه يمشي معك يعطيك فيستو، أنا أتكلم شوية بالدارجة لأن باش نفهم هذا الشيء، تيخص هاذ الناس يفهموا هاذ الشي، ولكن لما ندخل في قضية التحدي، نصل إلى هذه النتيجة. الآن احنا الشتاء كتطيح وهذا الجو القارس، وعدد ديال المنظمات عندنا واحد العدد كيجيو من المدن باش يتكرفسوا هنايا وكأننا كنتفرجو في أناس خدامين..لم..، هذا هو الإشكال، أنا لا أتكلم عن القوانين، راه يمكن نوضعو 120 ألف قانون في هذه البلاد، ولكن الإشكال وهو من يفسر ومن ينفذ هذا القانون؟ هذا هو الإشكال.

فلهذا فنحن نلتمس من السيد الوزير أن هاذ الشي تيخصو يتدار لو حد. واليوم ما عندنا علاش ندخلو في إضراب آخر، يتدار لو حد لهاذ القطاعات كلها بما فيها هذا الشي ديال الطاقة والمعادن، اللي مديرة الطاقة والمعادن شادة عليها الباب مع راسها والناس خدامة كتكرفس ولا هاذ الشي ديال التعاون الوطني ولا جميع القطاعات لأن حقيقة ما يمكن شاي نلقاو في القمة من يتجاوب معنا ولما نجيو اللي تحت نلقاو ناس اللي حقيقة كيديرو ذاك الشيء اللي بغاو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد المستشار. كل ما يمكن أن أقول أنه الحكومة على لسان السيد الوزير الأول وكل مكونات الحكومة بنت كل تصريحاتها وسياستها على ثقافة الحوار وأظن أن لا السيد الوزير الأول ولا السادة الوزراء كل على حسب القطاع الذي يشرف عليه استقبلوا عدة مرات عدد من النقابات ومن مركزيات نقابية أو من ممثلي بعض الأطر الموجودة بداخل الإدارة بصفة عامة. وبالطبع هذه ثقافة الحوار، هي التعليمات ديال الحكومة وإذا كان بعض الحالات التي لا تستجيب بالطبع فيمكن أن تكاتبونا من خلال الوزير وسنتخذ الإجراءات الضرورية. كيفما كان الحال أنا أسجل ما قلتموه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن ننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة وسيجيب عن هذا السؤال السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة وهو ملف مفتشي التربية غير النظامية المضربين عن الطعام للمستشارين المحترمين السادة: إدريس العلوي، محمد المنصوري وحسن أبو العز. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

زملائي المستشارين المحترمين،

سؤال هذا اليوم موجه في الحقيقة للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية لما له من أهمية بالغة ولأوضاع شريحة من المجتمع التي هي الآن في إضراب وهي في إضراب عن الطعام كذلك.

لقد سن المغرب والحكومة سنة حميدة تكمن في محاربة الأمية، هذا الداء العضال كما تعلمون والذي يضرب فئات عريضة من مجتمعنا والتي لم يسلم منها حتى الأطفال، هؤلاء الأطفال رجال المستقبل، وهذا لا يليق في نظرنا ببلد كالمغرب، مغرب الحضارة، مغرب جامعة القرويين، مغرب المسيرة الخضراء. نعم إن الحكومة تعمل بجدية في هذا المجال معززة بالمجتمع المدني والمنظمات وبهذه المناسبة ننتهز هذه الفرصة نحن في القطب الحركي لنحيي أعمال الحكومة، هذه الأعمال التي أثمنت وأعطت نتائجها ونثمن كذلك قدرتها في هذا المجال، لأن هذا المجال يستوجب الإرادة القوية ونكران الذات، لأن النتائج لا تظهر إلا عن المدى الطويل، ولكن في اعتقادنا أن كل مواطن في عالم الأمية والتي يغادرها ويدخل إلى عالم النور

والكرامة والفهم، نعتبره في الحركة الشعبية إنجازا كبيرا.

السيد الرئيس، السيد الوزير،

كل هذا جميل، لكن مرت سنوات على إحداث برامج محاربة أمية الأطفال، وما نراه وما نسمعه من الأشخاص القائمين على هذا العمل نبيل من إهمال لحالتهم الاجتماعية ومن ظروف العمل الشبه السيئة يترك في نفوسنا امتعاضا واستياء في النفس، ونحن نرى مواطنين مؤطرين لعملية نبيلة أقرها الشعب المغربي بكامله، نراهم مضربين عن الطعام لفترة غير قصيرة، مطالبين بحقوق أساسية ألا وهي الاعتناء بأوضاعهم الاجتماعية والمادية.

لهذا نتساءل في القطب الحركي ونسائل الحكومة ونحن طرف فيها، كيف يمكن أن نتخلص من داء الأمية ومعالجة أحوال المواطنين الأميين وإنقاذهم من الظلام إلى النور والقائمين على هذا الأمر يشكون، بل يبكون أوضاعهم. لهذا نسائلكم – السيد الوزير- عن الإجراءات العملية لإنصاف هذه الشريحة من المجتمع. وماذا تنوي الحكومة فعله في هذا الباب؟ وهل هناك – هذا الشطر الثاني من السؤال – دعم إضافي للأقاليم النائية للمملكة في هذا البرنامج نظرا للعجز التي تعرفه هذه المناطق، خاصة أقاليم الراشيدية وورزازات وفكيك؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد لمستشار لمحترم، لكم لكلمة لسيد لوزير.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أقدم لكم عذر السيدة كاتبة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية الغير النظامية نظرا لأنها موجودة خارج العاصمة.

فللجواب عن سؤالكم، اسمحوا لي في البداية التذكير بالنقط الآتية:

1- ينص الفصل الثالث من اتفاقية الشراكة مع الجمعيات على أن تقوم هذه الأخيرة بتشغيل المنشطين كمكلفين بإعطاء دروس التربية غير النظامية من بين حاملي شهادة الإجازة بواسطة عقود عمل على غرار ما هو معمول به في كثير من الدول التي تطبق برامج التربية غير النظامية وتلجأ إلى نهج نفس الأسلوب في تدبير هذه البرامج.

2- أن هؤلاء المنشطين أقبلوا باختيارهم على العمل مع الجمعيات كمكلفين بإعطاء الدروس، وذلك بعد إطلاعهم من طرف الجمعيات في إطار من الوضوح والشفافية على ما ستكون عليه وضعيتهم الإدارية والمادية قبل توقيع عقد العمل مع هذه الجمعيات، الأمر الذي يجعل وضعيتهم الإدارية والمادية تحكمها بنود عقد العمل المبرم مع الجمعيات المشغلة لهم.

3- في إطار عقد العمل المبرم مع الجمعيات المشغلة لهم فإن المنشطين لا تربطهم بكتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والشباب المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية أية علاقة تعاقدية أو علاقة شغل.

4- فيما يتعلق بالإدماج ضمن أطر التدريس فإن وزارة التربية الوطنية والشباب أقدمت بصفة تدريجية وعلى دفعات على توظيف المجازين حاملي قرار التعيين في إطار الخدمة المدنية بهذه الوزارة وذلك بحكم توفرهم على هذه القرارات، سواء كانوا منشطين أو غير منشطين على غرار ما تم العمل به في مختلف القطاعات الحكومية. فلا يخفى عليكم أن الوزارة عملت على إدماج المعلمين العرضيين باعتبار رابطة العمل المباشرة التي تجمعهم بنيابات الوزارة، كما أنها فتحت خلال السنوات الأخيرة مجال الإدماج للمنشطين بإعطائهم الأولوية في العمل كمعلمين عرضيين ببعض النيابات.

وفي هذا الإطار فقد أقبل البعض منهم بتلقائية على الاستفادة من هذه العملية، في حين ارتأى الآخرون الاستمرار في العمل مع الجمعيات كمنشطين.

وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن عددا من المنشطين قد أتيحت لهم فرص الحصول على عمل بجهات أخرى، فالتحقوا مباشرة بعملهم الجديد دون إكراه من طرف الجمعيات المشغلة لهم بالبقاء معهم كمنشطين، إذن هذا جواب السيدة كاتبة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال نشكر السيد الوزير المحترم على تفضله بالجواب وهناك في الحقيقة بعض عناصر الجواب، نحن الذي نطالب به نطالب بأن ما دمنا نحن في مسألة اجتماعية لا من طرف المستفيد ولا من

طرف المؤطر، نطلب أن هؤلاء الناس راه قال واحد الزميل دابا قبل قليل مجلس المستشارين عقد سؤال محوري حول حقوق الإنسان، ومن حقوق الإنسان هو الحوار، الحكومة جادة في هذا الميدان والثمرات الحمد لله موجودة، والحوار أولا وأخيرا، لابد صلة الحوار، ولابد الفهم لأن بعض المرات حين نتحاور مع هؤلاء الناس كيجيب لنا الله بأن احنا الليل والنهار، وهي في الحقيقة الحكومة مشكورة، خصها تقوم بواحد العمل ديال الحوار وتشوف هؤلاء الناس إلى آخره، وتفهم لهم وراه من الواجب بعض المرات نعرفو حقوقنا وواجباتنا. إذا كان العقد لا يشتمل على عقد تشغيل مستمر، وهؤلاء الناس قبلوه وإلى آخره ما فيها باس تقال لهم وتكون بجرأة كبيرة، ولكن الناس الذين يمكن لهم أن يستفيدوا من الخدمة المدنية أو يستفيدوا من أمور أخرى نفهمو لهم إلى آخره. ولهذا نكون قد أنصفنا هذه الشريحة باش تعمل، لأن راه محاربة الأمية راها مسألة ميدانية.

وكنت أريد من السيد الوزير أن يجيبني على الشطر الثاني لأن كنا طلبنا من السيدة كاتبة الدولة باش يكون دعم إضافي للمناطق النائية لما تشكو إليه من خصاص ومن عجز في هذا الميدان، في الحقيقة السيد الوزير نحمله رسالة للسيدة كاتبة الدولة باش يكون.. هذه حتى هي من باب الإنصاف. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، أود فقط أن أشير على أننا نتعامل مع مثقفين حاملين على الأقل للإجازة وأنهم قرؤوا عقد العمل وأنه لما أمضى عليه أمضى عليه بمعرفة ما هو محتوى هذا العقد وما هي شروط التشغيل، فهم الذين يحاربون الأمية ليس هم الأميين، وهذا ما كان. أما فيما يخص الرسالة الثانية فبالطبع سأبلغ السيدة كاتبة الدولة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء، بهذا نكون قد أنهينا هذه الجلسة وأعلن عن رفع الجلسة. ورفعت الجلسة.